ملف العدد
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

تشكل الدولة (الأمة)
حالة المغرب

أ. د. عبد العزيز غوردو
أستاذ التاريخ والحضارة
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
وجدة – المملكة المغربية

مُلَخّص
تقع معظم مجريات هذه الدراسة ضمن "التاريخ الوسيط الممتد"، لكن التأصيل لجسم الموضوع ("الدولة/الأمة") يدعونا للمجازفة بالبحث قبل هذا الذي يسمى "وسيطًا"، كما أن متابعة المشروع لن ترخي قبضتها عن تلابيبنا إلا بعد أن تفضي بنا إلى التاريخ الراهن، كما سنبين في الجزء الثاني منها، أما المجال الجغرافي/ السياسي، أو الفرن الذي انصهرت فيه الأحداث، فهو "المغرب الأقصى" كما شاء له التاريخ أن يستقر عليه. ضمن هذه الحدود تنوي مهاجمة عدد من المفاهيم المهيكلة لـ"الدولة-الأمة" كما تم ابتداعها – مفهومًا حداثيًا – في الثقافة السياسية الغربية، لكن عبر عملية تلاقح طويلة مع مفهوم "الأمة" (بحمولته التي أنتجتها السياسة الشرعية الإسلامية)، من جهة؛ و"الدولة-السلالة" كما تم تنزيلها في المغرب الوسيط، المفضي إلى الراهن، من جهة ثانية. إن عملية التشكل هذه لطويلة ومعقدة، ذلك أن الانتماء إلى الدولة شيء، والانتماء إلى الأمة شيء آخر، والانتماء إلى الدولة-الأمة شيء ثالث مختلف تمامًا. ولئن كانت مفاهيم: "الدولة" و"الأمة" ثم التلاعب بالمفهمة لإنتاج مفاهيم أخرى مشتقة ("الدولة-السلالة"؛ الدولة-المخزن"؛ "الدولة-الأمة") تفترض تطويق المرجعيات وتفكيك المفاهيم بنيّة تحديدها نظريًا، أولاً؛ ثم استيعابها من طرف المعنيين بها (السكان؛ الشعب؛ الأمة؛ الرعية؛ المواطنون)، ثانيًا؛ فإن الغاية التي يرسمها أفق البحث هنا ترنو إلى مجاوزة هذا التطويق، لإعادة الحفر في طبقات التشكيل أو التنضيد التاريخي، في نموذج يشكل جسم/ موضوع هذه الحفريات وهو الحالة المغربية.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٠٤ يناير ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ١٠ فبراير ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:
المغرب الأقصى؛ العصر الوسيط؛ السياسة الشرعية؛ المخزن؛ الدولة المركزية المغربية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.273534

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
عبد العزيز غوردو. "تشكل الدولة (الأمة): حالة المغرب".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد الخامس والخمسون؛ مارس ٢٠٢٢. ص ٢٠١ – ٢٢٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: a.ghourdou@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّوريةُ كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ(١)

ليس هناك ملامح تنضيد تاريخي مغربي واضح على مستوى التقسيم الزمني، مقارنة بما جرت عليه الأمور في أوربا. هذه مقولة باتت مسلمة في حقل الدراسات التاريخية، حتى إنها لا تكاد تحتاج إلى بسط حجاجي لدعمها؛ يكفي أن نقول بأن أوربا مرت من تاريخها الوسيط إلى تاريخها الحديث عبر بوابة النهضة (الولادة الجديدة Renaissance) والحركة الإنسية والإصلاح الديني واختراع الطباعة وتثوير السلاح الناري والكشوفات الجغرافية الكبرى وظهور البورجوازية ونمو المدن وبداية تشكل الدول القطرية...؛ ومرت من تاريخها الحديث إلى المعاصر من خلال عصر الأنوار والثورات الاجتماعية (الإنجليزية والفرنسية والأمريكية -التي ارتبطت بأوربا ارتباطًا عضويًا-) والثورتين الفلاحية والصناعية ونضج الدولة الوطنية ونمو القطاع المالي والبنكي والتوسع الاستعماري-الإمبريالي وهلم جرا...

فما الذي جرى عندنا في المغرب، من مثل كل هذا، حتى نتحدث عن تقسيمات: "الوسيط" و"الحديث" و"المعاصر"؟ لا شيء، فقط تعاقب سلالات على الحكم، على أرضية اقتصادية واجتماعية وذهنية راكدة أو تكاد، اكتمل تشكيلها منذ نهاية عصر المرينيين – بعد أن بدأ هذا التشكيل مع الفتح/ الغزو الإسلامي للمنطقة – وظل كذلك حتى عشية الاستعمار؛ يقولون: رغم ذلك يجب أن نمفصل هذه "السلالات" ونوزعها على ثلاثة عصور؛ نقول: "إنه فقط العصر الوسيط الممتد الذي أبى أن يموت".

على هذه القاعدة الزمنية تشكلت خوارزمية "الدولة-الأمة"[٢] المغربية من خلال تراكمات تاريخية يمكن إجمالها في ثلاث طبقات ترسبت إحداها على الأخرى: توضعت الطبقة الأولى على امتداد آلاف السنوات - فوق مجال جغرافي محدد ذي تنظيم عشائري قبلي – وتواصلت عملية الترسيب إلى حدود القرن الثاني الهجري/ الثامن للميلاد، وهو ما نطلق عليه نمط السلطة العشائري الصافي؛ وبعده ترسبت الطبقة الثانية التي غطت كل التاريخين الوسيط والحديث وجزءا من التاريخ المعاصر بالمعنى الغربي المتداول (بينما نشدد على القول "إنه التاريخ الوسيط الممتد") حيث بدأ مفهوم الدولة-الأمة المغربية في التبلور لكنه ظل مشدودًا – مع ذلك – إلى أصوله العشائرية، فكان نمط سلطة دولتي مختلط تعايشت فيه الإرسابات القبلية والمؤسسات الدولتية (مترجما في الواقع التاريخي المغربي من مدخل "الدولة-السلالة/L'État-gens" ثم "الدولة-المخزن/L'État-makhzen")، وفي هذا المستوى حدث الانصهار الوجداني الكبير لما يمكن نعته بـ"روح الأمة" المغربية؛ وأخيرًا ترسبت الطبقة الثالثة من خلال النسيج الكولونيالي وما بعده (أو الاستعمار وتصفية الاستعمار) وامتدت إلى وقتنا الراهن، لتأخذ شكلها النهائي الذي عبر عنه دستور ٢٠١١م، حيث عملت الصدمة الكولونيالية على التسريع بتذويب الوشائج القبلية، لكنها لم تنجح في فك الارتباط مع "الدولة-المخزن"، رغم احتضانها لمشروع "الدولة-الأمة/L'État-nation" (بمضمونه الحداثي) ما انتهى بنا إلى شكل هجين يزاوج بين المشروعين.

ولئن كانت مفاهيم: "الدولة" و"الأمة" ثم التلاعب بالمفهمة لإنتاج مفاهيم أخرى مشتقة ("الدولة-السلالة"؛ الدولة-المخزن"؛ "الدولة-الأمة") - وهي جميعا حمالة معان وتحتاج إلى بسط نظري - تفترض تطويق المرجعيات وتفكيك المفاهيم بنيّة تحديدها نظريًا، أولاً؛ ثم استيعابها من طرف المعنيين بها (السكان؛ الشعب؛ الأمة؛ الرعية؛ المواطنون)،[٣] ثانيًا؛ فإن الغاية التي يرسمها أفق البحث هنا ترنو إلى مجاوزة هذا التطويق، لإعادة الحفر في طبقات التشكيل المشار إليه سابقا، في نموذج يشكل جسم/ موضوع هذه الحفريات وهو الحالة المغربية (الكشف عن ملامح هذا التنضيد وكيفية تشكيله وآليات اشتغاله).

لعل المنهج إذن يقتضي البحث في التعريفات، أو التحديدات، البداهية الأولى حول موضوع المفاهيم المنوه بها أعلاه، أولا، قبل الانطلاق إلى تحقيق التراكم الذي تم إرساؤه على أرض الواقع/التاريخ؛ لكن منطق الموضوع قد يجعل هذه التحديدات تتماهى مع بنيته العامة، في علاقة منشأ دلالة اللفظ على المعنى، أو المضمون، ما يسمح بإمكانية التوغل في النقاش أثناء التحديدات وصولاً إلى جسم الموضوع نفسه أحيانًا؛ لذلك، وحتى وإن كانت بعض عناصر الموضوع قد ترد على أنها في باب التحديدات، فإن الأمر قد ينزاح إلى ما سواها بالبسط والتحليل والنقد والتركيب... ما يجعل الفصل بين موضوع الدراسة ومنهجها مجرد فصل وظيفي، لأن طبيعته تشاء أن يكون هناك ارتباط عضوي بين "هوهوية" (اندغام صورة اللفظ مع صورة المعنى) الموضوع ووظيفته (مع التمادي في اكتساب شحنات جديدة مع الزمن-الثراء الذي حصل على المفهوم وعلى كيفية استقباله وتمثله)، خاصة بالنظر إلى "المدة الطويلة جدا" التي تؤطر الموضوع.

أولاً: تحديدات ضرورية

١/١-الجغرافيا أولاً مفهوم "المغرب الأقصى"[٤]

يحضر درس الجغرافيا في درس التاريخ ابتداءً هنا وبقوة، حتى ونحن نعلم بأن الجغرافيا – تمامًا كالتاريخ – مكّارة أيضًا، ومكرها يتدخل في مستويات ثلاثة على الأقل في مبحثنا هذا:

الجغرافيا مكّارة، أولاً، بطبيعتها، أي بتضاريسها ومناخها وتقلباتها، فأن تصبح هذه المنطقة الجغرافية تابعة لهذه الدولة سياسيًا لا يعني أنها تظل كذلك طوال الوقت، فقد تتدخل تعقيدات التضاريس أو تقلبات المناخ... لتدفع سكان المنطقة، أي منطقة، إلى "الخروج عن الطاعة"، عند أول مناسبة.

الجغرافيا مكّارة، ثانيًا، من خلال المسافة، أي "بعد الشقة" كما قالت العرب قديمًا، وأن يصل هذا السلطان، في أوج الدولة، إلى هذه النقطة البعيدة جغرافيا عن عاصمته/ مركز حكمه، ويخضعها لمجال نفوذه، أي دولته، لا يعني أنها ستظل كذلك في عهد خلفه الأضعف.

الجغرافيا مكّارة من جهة الانتساب، ثالثًا، لأن الانتساب إلى المكان، أو العكس، يرد في سياقات عديدة ومتنوعة، يمكن ضبطها أحيانًا، ويتعذر ضبطها أحيانًا أخرى؛ فترجيح قول على آخر ليس بالسهولة التي يعتقدها البعض: هل سُمي الأفارقة بالأفارقة لأنهم ينتسبون إلى مكان يسمى أفريقيا، أم أن أفريقيا هي التي تنتسب إلى شخص سُمي في زمن غابر "فارق بن بيصر"؟[٥] (بغض النظر عن صحة الاعتقاد من بطلانه، لأن هذا الاعتقاد هو جوهر كل النقاش باختلاف مستوياته: الفيلولوجية؛ الإيتيمولوجية؛ الأنثروبولوجية... التي تتنزل في الدرس التاريخي أخيرًا).[٦]

فما يبدو أنه يساعدنا، في الحالة المغربية، لأن الانتماء يحيل من حيث المبدإ على معنى جغرافي فلكي معين - يرتبط بجهة من الجهات الأربع هي جهة الغرب - هو ما يربك التعريف ويعقده حقا؛ لأن الغرب واسع ودلالته رحبة أيضًا: فالغرب بالنسبة للياباني هو الصين؛ أي الشرق، بل الشرق الأقصى، عندنا، حيث يصبح الشرق نفسه – كما الغرب أيضًا – مستويات عدة، أو شروقا مختلفة: شرق أدنى وشرق أوسط وشرق أقصى؛ وحيث يتداخل التحديد الجغرافي بالتحديد الثقافي/ الحضاري ويتحالف، ويختلف، معه: فالمغرب يقع ضمن "الشرق الثقافي/ الحضاري" رغم أنه يقع قبالة إسبانيا[٧] التي تنتمي إلى الغرب حضاريا؛ وبلاد الأنضول البيزنطية جزء من "الغرب الحضاري"، في التاريخ القديم، لكن الأنضول العثمانية "شرقية" بامتياز، في التاريخ الحديث والمعاصر، رغم أن المجال الجغرافي واحد لم يتبدل.

المغاربة إذن هم الذين يسكنون بلاد المغرب فلكيا (الجهة التي تغرب إليها الشمس)، ومعروف بأن هذا المفهوم - "بلاد المغرب" - مستحدث في الزمان، بعد أن بدأت "دار الإسلام" بالتمدد في اتجاه شمال أفريقيا (منتصف القرن الأول الهجري/السابع للميلاد)؛[٨] ومع ذلك تظل دلالته واسعة ورحبة ومطاطة، لأن مجاله غير مضبوط بدقة، في علاقته مع مصر وبلاد السودان والأندلس من جهة، كما أن حدوده البينية (المغارب: الأقصى؛ الأوسط؛ الأدنى) تظل متداخلة أيضًا من جهة ثانية؛ ولكل ذلك فإن الدخول معه في اشتباك – بِنِية محاصرته من خلال المظان المتوفرة - لن يفضي إلى أي نتيجة، على الأقل إلى غاية القرن السادس الهجري،[٩] أي الزمن الذي تبلور، وشاع، فيه استعمال مفهوم "المغرب الأقصى".

فإلى غاية الربع الأخير من القرن الخامس الهجري (زمن البكري) لا نجد لمفهوم "المغرب الأقصى" أي ذكر في المصادر العربية الأولى المتوفرة بين أيدينا، جغرافية كانت أم تاريخية،[١٠] ورغم ذلك فإن بعضهم بنى عليه أطروحة جامعية كاملة، موضوعها "مجتمع المغرب الأقصى حتى القرن الرابع الهجري" دون الانتباه إلى هذه المفارقة التي تم التأسيس عليها،[١١] وقبله نسج الناصري عنوانَ واحدٍ من أكثر مصادر التاريخ المغربي شهرة – إن لم يكن أشهرها على الإطلاق - على المنوال ذاته ("الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى")، دون أن يكلف نفسه عناء البحث في تحقيق واستقصاء ما ينبغي استقصاؤه أولا، أي مجال الدراسة.[١٢]

فابن عبد الحكم (المتوفى سنة ٢٥٧هـ/٨٧١م) يتحدث فقط عن "المغرب" دون إضافة أو نعت أو تمييز؛[١٣] ومعاصره البلاذري (المتوفى في الربع الأخير من القرن ٣هـ/٩م) لا يتحدث أيضًا إلا عن "المغرب"، دون تحديد أو تعيين؛[١٤] وكذلك الأمر عند ابن خرداذبة (ت. حوالي ٣٠٠هـ)؛[١٥] وابن جعفر (ت. ٣٣٧هـ)؛[١٦] والاصطخري (ت. منتصف القرن ٤هـ/١٠م)؛[١٧] وابن حوقل (ت. ٣٨٠هـ)؛[١٨] والقيرواني (ت. بعد ٤٢٥هـ)؛[١٩] والبكري (ت. ٤٨٧هـ/١٠٩٤م).[٢٠] وحده الاصطخري من بين كل هؤلاء انفرد بالحديث عن مغربين عندما ميز بين مغرب شرقي (من برقة إلى السوس) ومغرب غربي (وهو الأندلس)؛[٢١] لكنه مثلهم جميعا لم يتحدث عن شيء اسمه "المغرب الأقصى"، ليظل المفهوم مغمورا حتى نهاية القرن الخامس الهجري تقريبا.

لكن مباشرة بعد ذلك، أي في القرن السادس الهجري، يَفْجَأُنا الإدريسي (ت. ٥٥٩هـ/١١٦٦م) باستعمال مفهوم "المغرب الأقصى" وقد بات عنده دارجا جدا، حيث يقول: "يسافر إليها

أهل المغرب الأقصى..."؛[٢٢] ويقول: "ومن سائر بلاد المغرب الأقصى وأهلها مسلمون..."؛[٢٣] ويقول: "أهل وارقلان وأهل المغرب الأقصى..."؛[٢٤] ما يعني أن المفهوم كان شائع الاستعمال في وقته؛ فما الذي جرى، بين نهاية القرن الخامس الهجري ومنتصف القرن الذي يليه (ق. ٦هـ) حتى انتقل المفهوم من المغمور إلى المشهور، فأصبح الإدريسي[٢٥] يذكره على سبيل المألوف، بل ويميزه جيدا عن "المغرب الأوسط"،[٢٦] بما يتجاوز وصف "المجال" لوصف "أهله"/"أهل المغرب الأقصى" وكأنه يعني "شعبا" بخصائص تميزه عن غيره، من أهالي/شعوب المناطق الأخرى؟!

لاستقصاء المنعطف الحاسم بين "اللحظتين": نهاية القرن ٥هـ/١١م (زمن البكري)[٢٧] ومنتصف القرن السادس (زمن الإدريسي)، لا بد من المرور عبر الربع الأول من القرن ٦هـ/١٢م حيث لا شك أن المفهوم اتخذ تشكيله الأول، زمن الأندلس المرابطية - أو ربما فيها - وزمن الفتح بن خاقان، كاتب المرابطين وقتيلهم (سنة ٥٢٩هـ/١١٣٤م)، ففي هذه الظرفية تم نحت المفهوم، وهنا جرى الاشتغال عليه، ليجد له مساحة خاصة تحت الشمس؛ رغم أن المعطيات الأدبية تفيد بأن تداوله على مستوى اللغة الشعرية جرى قبل ذلك بكثير، والشاهد على ذلك ما نقرأه لابن هانئ الأندلسي (ت. ٣٦٢هـ) من قصيدة يمدح فيها أبا زكريا يحيى بن علي الأندلسي، جاء فيها:[٢٨]

نَحَى **المغربَ الأقصى** بِسَطْوة بأسه *** فغادره رَهْوًا وقد كان مُرْتَجَا[٢٩]

لكن عندما نعود إلى المصادر – التاريخية والجغرافية المتوفرة بين أيدينا - والتي عاصرت الأحداث لا نجد ذكرا للمغرب الأقصى! فهل هي فلتة "لغوية" من ابن هانئ، جريا على عادة الشعراء في الصياغة، أو الضرورة الشعرية التي تستدعي أحيانًا تقديم النعت على المنعوت أو المفعول به على الفاعل...؛ أم أن اللفظ كان قد بدأ في الذيوع بالأندلس قبيل رحيل الشاعر فعلا إلى المغرب؟ لكن في هذه الحالة لماذا لم يرد في مصادر جاءت بعده مثل البكري؟ وهل يكون صدفة أن شاعرا آخر – ابن بقي - هو الذي سيبعث المفهوم من مرقده بعد ذلك بأزيد من قرن؟ وأن شاعرا أندلسيا ثالثا - ابن خاقان - هو الذي سيشيعه في زمنه؟

نقرأ في قلائد العقيان[٣٠] من قصيدة شعرية لأبي بكر بن بقّي الطليطلي (ت. ٥٤٠هـ أو ٥٤٥هـ) ما يلي:

أَوْغَلْتُ في **المغرب الأقصى** وَأَعْجَزَني *** نَيْلُ الرَّغَائِب حتَّى أُبْتُ بِالنَّدَمِ

وبما أن الأمر يجري على لسان شاعر، وفي قصيدة شعرية، فلا يبعد أن يكون المفهوم قد راج زمن ابن بقّي وابن خاقان، بعد تداول العبارة لغويا بما تشير إليه من النأي والبعد منذ أواسط القرن الرابع الهجري (ابن هاني-الاصطخري والبكري... "أقصى المغرب"/"المغرب الأقصى") لكن ابن خاقان سيذهب أبعد من ذلك عندما استعمل عبارة "**أهل** المغرب الأقصى"،[٣١] التي سيتردد صداها لاحقا عند الإدريسي، بما تحيل عليه كلمة "أهل" من تجانس وائتلاف.

نعرف بأن ابن خاقان ألف كتابه – أو على الأقل كان بصدد تأليفه - في حدود سنة ٥٠٣هـ،[٣٢] وأنه توفي سنة ٥٢٩هـ/١١٣٤م، ما يعني بأن مفهوم "المغرب الأقصى" كان قد بدأ في التبلور، وربما الانتشار، مع نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد، أي خلال السنوات القليلة التي أعقبت وفاة البكري (٤٨٧هـ/١٠٩٤م)؛ غير أن ما يهمنا هنا ليس تحقيق وضبط زمن انبثاق المفهوم، رغم أهميته، لكن طريقة بنائه وتشكله في الذهنية العامة؛ وفي هذا الصدد فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن تطور الاشتغال على نحت المفهوم، ثم مروره إلى مستوى الاستعمال والتداول، لم يتم دفعة واحدة.

فالمفهوم الذي استعمل أول مرة كان "بلاد المغرب"، الذي يرد في سياقات مختلفة، منذ الفتوحات الإسلامية الأولى، وذلك تمييزا له عن "بلاد المشرق"، وضمن هذا المجال - وبالتزامن مع استعماله - راجت مفاهيم أخرى مجاورة مثل "بلاد إفريقية" و"بلاد السوس" وغيرها؛ لكن بلاد السوس، تمامًا كـ"بلاد المغرب"، ظلت مع ذلك بحاجة إلى تعيين دقيق فتم تفجيرها إلى مجالين: "السوس الأدنى" و"السوس الأقصى"،[٣٣] أو أصبح يشار – عندما يتم الحديث عن التوغل غربا – إلى المجال بعبارات أقرب إلى اللغة منها إلى الاصطلاح، فيقولون "أقصى بلاد المغرب" أو "أقصى المغرب"،[٣٤] فلا نستبعد أن يكون اللفظ قد شاع في هذا السياق، أي بالمعنى اللغوي البسيط الذي يحيل على "البعد" و"النأي" الشديدين، قبل أن يستقر مفهوما كاملا كما نعرفه، أي "المغرب الأقصى"، زمن المرابطين أو قبلهم بقليل، وكذلك استقر في العهد الموحدي، وبالتالي فإن محاولة التمدد نحو الشرق أو الشمال، أو هما معا، في عهد الدولتين المرابطية والموحدية، كان تمددا على حساب مغارب أخرى ("الأندلس/المغرب الغربي"، بتعبير الاصطخري، أو المغربين "الأوسط" و"الأدنى/إفريقية" بتعبير الإدريسي)، أي إن الدولتين، المرابطية والموحدية، كانتا تعلمان بأنهما تتمددان على حساب مجال خارج "المغرب الأقصى"، ولو أن الإشكال لم يكن

مطروحا في ذلك الوقت، حيث كان التمدد والانكماش يخضع لمنطق الغُلب والشوكة، دون أن يقيم لاعتبارات الحدود الجغرافية – و/أو السياسية - أي قيمة، فإن هي إلا حدود لتعيين الانتماء، أو مكان الإقامة، في النهاية، وما كان يزيد الأمر تعقيدا أن التشكيلات الاجتماعية (بربر؛ يهود؛ عرب؛ سودان) والدينية (إسلام وأقليات يهودية) واحدة؛ عكس المشرق حيث تعددت الانتماءات وتعقدت منذ العقد الثاني للهجرة (جرت معركتا القادسية واليرموك سنة ١٥هـ وتم فتح بيت المقدس سنة ١٦هـ وفتحت مصر سنة ٢١هـ... وما إن حلت نهاية القرن الأول الهجري حتى كانت الجيوش الإسلامية قد وقفت على مشارف الهند والصين شرقا، وبلاد غاليا غربا، ما جعل أعراقًا جديدة تتمازج مع العنصر العربي من فرس وروم وسريان وتركمان وأقباط وبربر... بسبب تمدد دار الإسلام، أولا، وتوافد الرقيق والسبي، على مركز الحكم، ثانيا).

ولهذا وعندما حط مفهوم "المغرب الأقصى" رحاله زمن المرينيين فإنه لم يبعد على ما استقر عليه الأمر، منذ القرن السادس الهجري، فهو – أي "المغرب الأقصى" - "في عرف أهله"،[٣٥] يتخذ من "جبال درن" قاعدته، وَحَدُّه الغربي البحر المحيط، لكن حده الجنوبي يصل أرض صنهاجة (دون أن يتقرر ما إن كانت تدخل في مجاله الأصلي أم أنها أُلحقت به)؛ أما غربا فتصبح الحدود زئبقية أكثر، لأنه وإن ضم بلاد تازا وملوية إلا أن ما يوجد شرقها - إلى غاية مشارف تلمسان - يظل مبهما، فهي، أي تلمسان، تعتبر قاعدة المغرب الأوسط،[٣٦] لكن لا شيء يدل على أن المناطق التي توجد غربها هي تابعة لها! ونعتقد بأن هذا التحديد يعكس ذهنية صاحبه (والأمر يتعلق هنا بابن خلدون) في عصره، أكثر مما يعكس محاولة ضبط مفهوم المغرب الأقصى، لأن المجال الممتد من ملوية إلى تلمسان، بل تلمسان نفسها، كان مجال صراع لا يفتر بين بني مرين وبني زيان وقتذاك.

وبما أن العثمانيين حلوا بالمنطقة مباشرة بعد ذلك، وظلوا فيها إلى مجيء الاستعمار، فإن مناطق التَّمَاس بين المغربين الأقصى والأوسط ظلت تابعة للمنطق نفسه، أي غير محددة بدقة، أما ما يقال عن بيعة "الأمير عبد القادر" للسلطان المغربي، فلا يقوم دليلا على التبعية بالضرورة، فإن هو إلا مستوى من مستويات تفضيل "المسلم" على الكافر؛ وقد سبقه ابن عباد إلى ذلك عندما ردد عبارته الشهيرة: "لرعي الإبل عندي أفضل من رعي الخنازير"، مع فارق بسيط هو أن زمن انقلاب الشوكة كان وقته في مصلحة المرابطين، وهو ما لم يتحقق في القرن التاسع عشر لعبد الرحمن بن هشام؛ لكن مفهوم "المغرب الأقصى" تكرس – ربما أكثر من أي وقت مضى – بعد خضوع باقي بلدان المغرب للعثمانيين، ثم للاحتلال الأوربي خلال القرن ١٩م، بينما تأخر استعمار المغرب عقودا طويلة بعد ذلك،[٣٧] لتتأكد "خصوصية هذا "المغرب الأقصى" فعلا، فأصبح المفهوم مألوفًا جدًا، بل ويمكن تحديد مجاله العام، الذي هو مجال الدول التي تعاقبت عليه، مجال زئبقي يتمدد وينكمش تبعا لهذه الدول، قوة وضمورًا... وهو ما يفسر أن أحمد بن خالد الناصري اختاره ضمن عنوان كتابه الشهير "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى".

من هنا نفهم كيف ظلت الحدود الجغرافية "للمغرب الأقصى" – المتشابك والمشتبك مع المغارب الأخرى -هي غير حدوده التاريخية (بالمعنى القانوني لإقليم الدولة)، ونفهم - بالاستتباع -كيف ظل المفهوم مطاطا على المستويين الجغرافي والتاريخي، إلى غاية تسعينيات القرن الماضي.[٣٨]

١/٢-الحامل والمحمول في الاسم: "بلاد المغرب"-"المغرب الأقصى"-"المغرب"

على خلاف تونس والجزائر، فإن الخطاب الغربي – بما فيه الاستعماري – لم ينجح في تكريس اسم مدينة/عاصمة على بلاد "دولة" بالمعنى القانوني في الحالة المغربية. فقد أطلقت كلمة تونس/المدينة على تونس/الدولة، والجزائر/المدينة على الجزائر/الدولة[٣٩] في الفترة الاستعمارية بالذات، خاصة وأن مفهوم الحدود بمضمونها القانوني[٤٠] لم يكن ثابتا مع الوجود ما قبل الاستعماري-الفرنسي، إذ إن مجال حدود "الإيالات" (البايلك) لم يكن يتعدى المناطق الشمالية في أحسن الحالات، ولا يمتد جنوب الأطلس الصحراوي والأوراس، حيث المجال كان تابعا لنفوذ القبائل البدو، وهو المجال الذي ألحق بالدولتين (وخصوصا بالجزائر) في الفترة الاستعمارية، بل إن كثيرا من المجال التاريخي الذي كان خاضعا للمغربين "الأدنى والأقصى" أُلحق بالمغرب "الأوسط" لأسباب مرتبطة بالعقيدة الفرنسية التي كانت تريد أن تبقي المغرب الأوسط/الجزائر ولاية فرنسية (منذ مرسوم ٢٢ يوليوز ١٨٣٤، المعروف بمرسوم الضم "Ordonnance d'annexion"، الذي كرسه الدستور الفرنسي لسنة ١٨٤٨م)، حتى لو استقل المغرب وتونس. وهكذا أصبح يطلق لفظ تونس والجزائر على الدولتين، فضلا عن عاصمتيهما. أما في حالة المغرب فقد أطلق لفظ "مراكش"/المدينة (بعد أن تحول إلى Maruecos وMarocg وMoroccog) العاصمة التاريخية لعدد من دول المغرب، لكن الذاكرة التاريخية

احتفظت بعاصمة أخرى منافسة لمراكش - بل تتجاوزها تأثيرا خاصة على المستوى السياسي والعلمي والروحي - وهي فاس، ولذلك فإن "المغرب"/الاسم احتفظ بشخصيته المتميزة التي يدل عليها "المغرب"/المضمون، أو المحتوى.

لم يترسخ مفهوم "مملكة مراكش" في الذاكرة وفي التاريخ أيضًا، لأنه ليس مفهوما أصيلا ولا أصليا: المفهوم الأصلي هو مفهوم بلاد المغرب، بمضمونه الزئبقي، الذي شرحناه أعلاه في تطوراته التاريخية والمجالية، خاصة على مستوى حدوده الشرقية والجنوبية؛ وليس أصيلا لأن ابتداعه جاء مع الكتابات الغربية، والإيبيرية تحديدا. فابتداءً من ملامسة الإيبيريين للسواحل المغربية نهاية العصر الوسيط وبداية الحديث، (الحسن الوزان؛ مارمول كاربخال؛ دييكو دي طوريس...) سنجدنا في المجال المغربي (المحدد في "المغرب الأقصى" يزيد أو ينقص حسب الظروف) عمليا – وفي مناسبات عدة – أمام مغرب مجزإ بين مملكتين:[٤١] مملكة فاس ومملكة مراكش. هذا ما سيجد عليه المغرب نفسه زمن ليون الإفريقي (نهاية المرينيين/الوطاسيين) وهذا ما سيتأكد نهاية السعديين أيضًا؛ ولذلك فإن سألت "مغربيا" – على فرض وجود شعور بالانتماء إلى المغرب – زمنئذ عن انتمائه فإن قول "مغربي" وحده غير كاف، إذ من أي المغربين أنت: أَمِن مملكة فاس أم مملكة مراكش؟ مغرب فاس أم مغرب مراكش؟ أيُّ المجالين (العاصمتين) تقصد؟ وبتطور المدلول تمت الاستعاضة عن "مغرب مراكش" (كما مغرب فاس) بـ"مراكش" وتزامن ذلك مع اتصال الإيبيريين بالمنطقة فتم نحت اللفظ "مارويكوس" (Maruecos)، المشتق من "مراكش"، للدلالة على البلاد كلها حتى بعد أن توحدت من جديد؛ لكن ما كان له أن يصمد أمام اللفظ الأصلي، والأصيل، "المغرب"؛ ستكون مفارقا لزمانك، مغتربا عنه، غارقا في "الأناكرونولوجيا" -حد الدهشة الفلسفية الكبرى -إذا قلت لأحدهم إنك من "مراكش" (تقصد المغرب) زمن السلطان إسماعيل حيث العاصمة هي مكناس! ولن يختلف الأمر عن ذلك طبعا بعد أن عادت فاس عاصمة للدولة من جديد، فمراكش هي المدينة لا الدولة في المخيال الجمعي لذلك الوقت؛ لكن الإيسطوغرافيا الأوربية ظلت تجتر مخلفات زمن كاربخال (Luis del Mármol Carvajal) وديبكو دي طوريس (Diego de Torrès)، فيما كان الواقع التاريخي يخط، بل يكرس، على أرض الواقع شيئا آخر، وشاهدنا الأقوى على كل ذلك هو ما ستدبج به الإيسطوغرافيا المغربية نفسها ممثلة في "استقصا" الناصري، الذي توج مسارها بعنوان واضح لا لبس فيه: "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، لم يقل المؤرخ الفقيه: الاستقصا لأخبار دول مراكش أو فاس، بل عاد إلى الأصل (المغرب الأقصى) كما تم ابتداعه أول الأمر، وكما انتهى عنده في النهاية أيضًا (المغرب الأقصى)، وفيما بين البداية والنهاية يعرف الناصري، كما عديد المؤرخين معه، بأن هذا المجال عرف في محطات مخصوصة انقساما إلى مغربين، أو أكثر، لكن هذا لم يؤثر على مجرى التاريخ عامة.

طبعًا لم يكن واردًا أن ينسب "المغربي" نفسه للدولة التي حكمت المجال، لأن مفهوم "الدولة" في ذهنه، لا يستوعب، ولا يسمح، بذلك. لا يمكن للمغربي أن ينتسب إلى دولته معناه أنه لا يقول بأنه "مريني" أو "سعدي"، بله أن يقول "علوي" أو "إدريسي"... ولذلك فعندما كان يقول أحدهم أنا من المغرب، فهو لا يقصد شيئا آخر غير المعنى الجغرافي، وإذا زاد في التأكيد فإنه يقول: أنا من المغرب الأقصى؛ ليظل السؤال يحاصره: من أي جهة في المغرب الأقصى أنت؟ فيحيل على قبيلته أو مجاله الجغرافي: من مصمودة، أو من جبال درن، ولاحقًا – بعد انتشار التمدين – من مدينة فاس أو مراكش أو تامدولت أو قصر كتامة... هذا هو الجواب المفحم؛ لا معنى، سياسي، للمغرب الأقصى خارج الجغرافيا التي تظل مبهمة بدورها.

دليلنا الآخر نشتقه من مناطق أخرى من العالم الإسلامي؛ يقول أحدهم: أنا من الشام، أو الحجاز، أو نجد، أو الأندلس، أو مصر... لا يقول أنا من الدولة الأموية، ويحدد إن كانت أندلسية أو مشرقية، كما لا يقول أيضًا أنا عباسي أو فاطمي... وهكذا؛ لكنه يحدد انتماءاته بناء على موطنه الجغرافي، وقد يشير إلى المدينة أو القرية أو القبيلة، أو أي موضع طوبونيمي آخر، لتأكيد الانتماء وتعيينه أكثر، أما شعوره الوجداني العام فيحيله على "الأمة" الإسلامية فقط؛ وهو مفهوم مطاط أيضًا.

فمفهوم المواطنة منعدم، ولتقريب المقارنة يمكننا أن نستحضر التاريخ اليوناني أو الروماني مثلا، فـ"المواطن" الروماني – الذي يفتخر بأنه محكوم بالقانون وليس بمزاج الاستبداد الشرقي - يتماهى من حيث النسبة مع دولته، هي رومانية وهو روماني (له حقوق الرومنة)، يمكنه أن يعيش تحت حكم طاغية أو مستبد أو في ظل حكم جمهوري أو قنصلي... لكنه من الناحية القانونية، والاسمية، يظل رومانيا؛ فهو ينتمي للمجال الخاضع لروما، أي الخاضع لدولته، مع أن هذا المجال نفسه فيه آخرون من غير الرومان (الأجانب/البربر)، الرومنة هنا شعور وانتماء بالإضافة إلى حقوق وواجبات؛ أما المغربي فهو ينتسب للدين وللقبيلة وللقرية أو المدينة أو أي شيء آخر غير

الدولة (وهي غالبا أسرة أو سلالة حاكمة)، التي قد لا تنتمي إلى مجاله الأصلي بالضرورة، لأن مفهوم "المُلك/الخلافة" يتأسس على مقومات مغايرة تمامًا منزعها ديني أساسا، وهكذا بإمكان أي "مسلم"، نظريا، أن يَحْكُم، أو يُحْكَم، في أي مكان يدين بالإسلام، ولذلك فلا معنى لأن يقول المغربي زمن الدولة السعدية - وأصلا لم يكن وقتها لفظ السعدية قائما -[٤٢] أنا من السعديين (كما يقول الروماني أنا روماني) والأصح وقتها أن يقول أنا من "الشرفاء" (الاسم الذي ظهرت به الدولة) وهو متعذر أيضًا، خاصة وأن "الشرافة" أحيطت بقيود وسياجات حتى لا تتداخل مع باقي الأنساب الأخرى. بل حتى لو تعلق الأمر بعائلة حاكمة من غير الشرفاء، كالمرينيين مثلا، فلا معنى لأن يقول المغربي: "أنا مريني"، وهو يقصد "الدولة" المرينية، أي "أنا أنتسب إلى الدولة المرينية"، لأن المخاطَب، أو المستمع الذي يسمع العبارة (أنا مريني) وقتها، سيظن بأن المتكلم من قبائل بني مرين، ولن ينصرف ذهنه إلى "الدولة" بمعناها القانوني أبدا. فأن تقول بأنك مغربي، أو من المغرب الأقصى، حتى توقيع عقد الحماية، لا يعني أنك تخضع بالضرورة لسلطة الدولة/السلالة القائمة على مجاله الجغرافي، المضطرب أصلا في ذهنية السامع والمتكلم معا، وهذه نقطة مفصلية، وحاسمة في آن، قد تفسر كثيرا ما تشابه (في الكتابات التاريخية) بخصوص "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة".

غياب المواطنة، الذي كان يحل محله رواسب الشعور بالانتماء إلى القبيلة، أو في أحسن الحالات الانتماء إلى "الأمة" بمفهومها الديني (حيث في النموذج الإغريقي أو الروماني نميز بين المواطن وغير المواطن، أما في الإسلام فيتم التمييز بين المسلم والذمي المُعاهد، وما سواهما يُهدر دمه)؛ جعل من العسير تكوين حدود سياسية واضحة للدولة. فالفرد (المنتمي إلى العشيرة و/أو الأمة) ينتمي إلى هذه المنطقة سياسيا كما يمكنه أن ينتمي إلى غيرها؛ أو حتى يبقى من دون انتماء سياسي (مثلا ما حدث في المناطق الواقعة على التماس: شرق المغرب/غرب الجزائر)، فسكان هذه المناطق (زمن الأدارسة≠إمارة تلمسان الإفرانية؛ أو المرينيين≠الزيانيين؛ أو السعديين والعلويين≠العثمانيين) يمكنهم أن يدخلوا في طاعة هذه الجهة أو تلك – حسب منطق الغلب/القوة - دون شعور حقيقي بأنهم فقدوا هويتهم السياسية، ما داموا يحافظون على هويتهم القبلية والدينية، اللهم إلا من اضطرارهم لدفع الضرائب، التي كانت – عمليا - القناة الوحيدة الرسمية التي تربطهم بالسلطة المركزية؛ أما الأمور الأخرى التي نعرفها اليوم: علم الدولة والعملة والدعوة على المنابر وغيرها... فكانت أمورا نسبية بالنسبة لهم، فالدعوة على المنابر تفترض أصلا وجود مساجد تقام فيها صلاة الجمعة وهو ما لم يكن متحققا في كثير من الأرجاء، خاصة البوادي، ويتعقد الأمر مع المجاعات وفترة الموتان، حيث يتعذر تحقيق النصاب الذي تقام معه صلاة الجمعة؛ وعلم الدولة لا يكادون يعرفونه إلا أثناء الحروب الكبرى (الحركات السلطانية الكبرى بالنسبة للمغرب)، هذا إن شاركوا فيها أو شاءت لهم الظروف أن تعبر فوق أراضيهم؛ أما العملة فشأن نسبي ما دامت البدائل متوفرة (فحتى لو ذهب المغربي إلى أوربا أو الشرق العربي كان بإمكانه أن يتعامل بالدينار أو الدرهم المحليين، لأن قيمة العملة الاسمية والفعلية كانت تقريبا واحدة، وقد جرى العرف الدولي إذاك على التعامل بهذا النحو، أو حتى بالمقايضة)؛[٤٣] ماذا يبقى عمليا من روابط سياسية، في غياب المواطنة، يربط الفرد بدولته؟ لا شيء، وهو ما يفسر حالات العصيان والتمرد التي كانت تحدث عند أول ضعف للسلطة الرسمية، وهو ما لم يجد المستكشفون الأوربيون الأوائل له تفسيرا فأطلقوا عليه "بلاد السيبة" في مقابل "بلاد المخزن"، وتبعهم في ذلك كل من جاء بعدهم. في الواقع لم تكن للمخزن "بلاد/أرض" ثابتة كما لم تكن لـ"السيبة" بلاد/أرض ثابتة أيضًا، ما دامت الحدود السياسية غير قارة، فبلاد السيبة قد تصل إلى عقر دار السلطة الحاكمة، وقد تتراجع آلاف الكيلومترات إلى الخلف (تبعا لقوة هذه الدولة أو تلك، بل وتبعا لقوة هذا السلطان أو ذاك). وفضلا عن ذلك غياب الحدود الثابتة بين الدول، ما يجعل مجال هذه الدولة أو تلك يتمدد على حساب جيرانها، فيتوغل داخل أراضيها بالضّمّ فيُصَيِّرها ضمن الأراضي التابعة له، كما أنه بالإمكان أن تتفتق "دولة" جديدة ناشئة من داخل المجال التابع لـ"دولة" قديمة -أو رحمها، كما حصل مع المرابطين والموحدين -فتبتلعها هي نفسها، أو تتعايش معها إلى جوارها، إن المسألة عمليا لمعقدة فعلا لأنه ما من حدود قانونية ثابتة.

غاب مفهوم المواطنة إذن فغاب معه مفهوم الحدود السياسية للدولة، وبالتالي الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن أو ذاك، واعتبار ما عداه "احتلالا". إن منطق الحكم في الإسلام لم يفصل في شأن "الأمة" سياسيا، بل ظلت شحنتها دينية صرف، فالمسلم قابل مبدئيا لأن يحكمه أي مسلم كيفما كان شأنه، ما دامت قد تهيأت له عناصر القوة للوصول إلى السلطة: ألم يحدث هذا عندما حكم معاوية بن أبي سفيان الشام، وعبد الرحمن الداخل الأندلس، وإدريس الأول المغرب، وأبو زكريا

الحفصي تونس، وعبد الرحمن بن رستم تاهرت، والمعز لدين الله مصر، إلخ...؟ (بإمكاننا أن نعدد من الأمثلة بالقدر الذي نشاء)؛ من جهة أخرى، وفي ارتباط مع غياب المواطنة دائما، تعقدت مشكلة حدود "الدولة" بتعقد مشكلة حدود "القبيلة"، ومعروف في الأنثروبولوجيا بأنه ما من مفهوم أكثر غموضا وضبابية واستشكالا من مفهوم القبيلة؛ فعندما تبسط الدولة، أي دولة، سلطتها على مجال معين فهي في الحقيقة تُخضع القبيلة المقيمة على المجال، أي الساكنة أولا وقبل كل شيء، ومع خضوع الساكنة يخضع المجال بالاستتباع، فالمجال لا يثور ولا ينتفض إلا من خلال ساكنته ولا يخضع إلا من خلالها أيضًا؛ لكن ما حدود القبيلة مجاليا؟ سؤال عصي على الإجابة من دون شك، لأنه كلما نزلنا ميكروسكوبيا باتجاه معاينته ميدانيا إلا وتعقدت العلاقات القبلية وتشابكت، ويصبح ضبط الحدود القبلية هلاميا، ومتحركا باستمرار، تبعا لتحركات القبائل والظروف المحددة لميل التوازنات وتعدد أشكال التحالف ("اللف")... ويتعقد الأمر أكثر عندما يتعلق بمجتمعات البدو الرحل؛ فحدود الدولة تنتهي حيث تنتهي حدود آخر مجموعة بشرية قبلت بالدخول في الطاعة، طوعا أو كرها، وبما أنهما معا - "القبيلة" و"الدولة" - غير ثابتتين على نمط واحد في القوة، فإن ذلك يفسر المشكل المعقد والأبدي للحدود، الذي لم يكن هناك من سبيل لحله. وهكذا صرنا نلاحظ على مر التاريخ حرْكات سلطانية تنتهي بإخضاع بعض القبائل، لكن ما إن يغادر السلطان مضاربها – وقبل حتى أن يصل عاصمته – تكون القبيلة قد انتفضت من جديد؛ كما أنها قد تخضع في عهد سلطان قوي لمجال دولته، لكن بمجرد أن يموت ويعتلي خلفه الأضعف العرش حتى تخلع طاعته، فتخرج من حدود الدولة بالتالي، فبفعل الدخول/الخروج في الطاعة يتسع هامش الحدود أو يضيق، وهو في الحالتين غير محدد من حيث المبدأ لأن حدود المجموعة البشرية (القبيلة) غير محددة أصلا، فمجال الدولة المغربية هو مجال قبائلها التي دخلت في طاعتها، ولذلك فهو قد يتجاوز حدود المغرب الأقصى أحيانًا وقد ينكمش عنها أحيانًا أخرى.

"المغرب الأقصى" الذي تحددت معالمه مع التاريخ، هو الذي ينتسب إليه المغاربة بالولادة، لكنه لا يرد إلا مقترنا بالقبيلة أو المدينة أو المكان الطوبونيمي الذي يعيِّنه بالضبط، فهو مكان الانتماء للمغربي من حيث المولد، سواء أكان مسلما أم ذميا، لكنه في الواقع لا يضيف إليهما أي حقوق أو واجبات، أي أن الانتماء غير مقترن بمنظومة الحقوق (الضريبة الدينية: الزكاة والجزية محددة بالشريعة وليس بوطن الانتماء)، والضريبة الدنيوية المكوس وأشكال الجباية الأخرى خاضعة للظروف ولمزاج الحاكم، المخزني، فهو الذي يقرر نصابها ويكيّفها على هواه، وسلطته في النهاية مصدرها الدين أيضًا. إن المغربي (المنتمي بالولادة للمغرب الأقصى) لا يختلف في واقع الحال عن أي مسلم آخر يحل بالمغرب الأقصى، ويتخذه موطنا، فكلاهما (المغربي بالولادة و"المغربي" بالإقامة) عليهما نفس الكُلَف، ولا يميزهما عن بعضهما غير التراتبية الاجتماعية التي تتقرر وفق ضوابط أخرى تقع خارج هذا "المغرب الأقصى"، الذي لا يضيف الانتماء إليه - في العمق - أي حقوق ولا تترتب عليه أي واجبات، وهو ما استقر عليه الوضع حتى تم إلحاقه بالإمبريالية الفرنسية، وعندما فتح المغاربة أعينهم على الاستقلال سنة ١٩٥٦م وجدوا بأنهم أصبحوا يعيشون في "المغرب"، ليس "المغرب" القديم الكبير الفضفاض الممتد من برقة إلى بحر الظلمات، بل على مجال "المغرب الأقصى" قبيل الاحتلال، كل ما هنالك أن التسمية احتفظت بالتسمية القروسطية القديمة، لكن المضمون هو المجال المعاصر. "المغرب" هذه تسمية العقيقة بعد الولادة الجديدة، فلم يعد بحاجة إلى نعت حتى يتميز عن غيره من بقية المغارب الأخرى، مادام أن الأدنى أصبح تونس والأوسط جزائر، لكن ما زالت تتنازعها عند الترجمة مفردة "مراكش"، (فعوض أن نترجم المغرب بـ: "Maghreb" فإننا نكتب " Maroc; Maruecos; Morocco")؛ شيء آخر جرى-قبل أن نغلق قوس التسمية - فهذه التسمية الجديدة لم يتم تقليمها من نعتها "الأقصى" فقط، بل تم قص أجنحتها على مستوى الحدود أيضًا... التي أصبحت محددة أخيرًا، بصفة قانونية لا لبس فيها.

ثانيًا: الميراث التاريخي الطويل

٢/١-"المغربي" ضمن نمط السلطة العشائري

على هذه الأرض (المغرب) سكن الإنسان منذ القديم، بل إن أقدم الحفريات تأبى إلا أن تجعل من بلاد "المغرب" -الأقصى تحديدًا -مهد "الإنسان العاقل" الأول (إنسان "إيغود")؛[٤٤] لكن هل إنسان "إيغود" كان لديه هذا الإحساس بالانتماء إلى "وطن"؟ أو بعبارة أخرى: متى بدأ المغاربة يُكَوِّنون هذا الإحساس العام بالانتماء إلى مجال جغرافي/ سياسي (أرض/ دولة)، وليس إلى مجموعة بشرية (عشيرة/قبيلة)؟

إن المغربي القديم "الأنا" – منظورا إليه من الداخل - ينتسب إلى قبيلته، أما المغربي القديم منظورا إليه من الخارج/"الآخر" فيُنسب إلى عَلَم طوبونيمي. فبغض النظر عن

صحة الانتماء -إلى قبيلة معينة -من عدمه، فإن الإحساس بالانتساب إلى عشيرة كان سائدا بين من يؤمنون بهذا الاعتقاد، (هذا موضوع أُشبع بحثا في الدراسات التاريخية والأنتروبولوجية)[٤٥] وظل ذلك كذلك حتى وقت قريب؛ لكن "الآخر"، ومنذ القديم أيضًا، كان يَنْسُب المغاربة إلى مكان: لماذا يتحدث الإغريق عن الليبيين (نسبة إلى ليبيا) ويتحدث الرومان عن النوميديين (نوميديا) والموريين (بلاد المور/موريطانيا)؟ الجواب على ذلك يكمن في بنية تفكير الإغريقي والروماني، وليس العكس. الإغريقي ابن مدينته، بها يُعرَف وإليها ينتسب، رغم أنه مر بمرحلة عشائرية هو أيضًا لكن زمن التاريخ الإغريقي المعروف: زمن أثينا Athína وإسبرطة Spártê وكورنث Kórinthos وميلي Mílêtos... هو زمن المدينة والمواطنة؛ المواطنة توفر له هذا الإحساس بالانتماء إلى مكان أولا وإلى سلطة من طبيعة معينة ثانية، تفهم "السيادة" وتمارسها بطريقة خاصة، فالمواطن الأثيني هو "الذكر، الحر، الذي ولد من أبوين أثينيين، وخدم في الجندية مدة سنتين، ويدفع الضرائب"،[٤٦] ولا يختلف "الإسبرطي" أو "الروماني" عن الأثيني إلا في التفاصيل الصغيرة أما الملامح العامة فواحدة ("الإسبرطي" هو الحر من أبوين إسبرطيين... و"الروماني" من أبوين رومانيين، وكلاهما يدفع الضرائب ويختلفان في مدة الخدمة العسكرية فقط؛ فالخدمة العسكرية – مثل الضريبة - ثابتة أما مدتها، وقيمتها، فمتغيرة، هذا هو الأصل قبل أن يجري الحديث عن "رومنة" أو تجنيس، تمامًا كما يحصل عندنا اليوم). لكن كيف عاش المغربي ضمن تنظيماته العشائرية؟

في نمط السلطة العشائري/البدائي تحضر قوانين الطبيعة الأولى (الإنسان البري) لتشوش بشدة على قوانين الاجتماع المبكر التي تكون أقرب إلى المبادئ الأخلاقية العامة - فالإنسان حيوان اجتماعي، لكنه أخلاقي أيضًا - ثم يبدأ الدين في التحكم بزمام القانون بالتدريج فيتحلل نمط السلطة البدائي في نمط السلطة العشائري،[٤٧] وهو ما يفسر حضور العرف، بما هو منظم للعلاقات القانونية بين الأفراد، داخل العشيرة/الجماعة، أولا، ثم بينها وبين باقي العشائر الأخرى، ثانيا؛ لكن إرسابات نمط السلطة البدائي تظل حاضرة، تشهد عليها عدة ممارسات عنيفة: (طرق إعلان الحرب على الآخر؛ الثأر؛ العبودية...)؛ في نمط السلطة العشائري تنمو قواعد الدين بقوة، وتصبح بالتدريج هي المتحكمة في زمام الأمور، حتى تتحلل القواعد البدائية فيها، فيتم استيعاب بعضها وإقصاء بعضها الآخر. شيئا فشيئا أيضًا تنضج العلاقات السلطوية مؤطرة بالدين في العالية، فيبرز لنا جنين دولة (نمط السلطة الدولتي)، وكما لا يتحلل نمط السلطة البدائي دفعة واحدة، وفي زمن واحد وفي مكان واحد، لأن لكل بقعة تاريخها الناشئ عن ظروفها الخاصة، فكذلك لا يتحلل نمط السلطة العشائري دفعة واحدة، ولا في الوقت نفسه بالنسبة لجميع المجتمعات والمجموعات البشرية. داخل نمط السلطة الدولتي تبرز أشكال عديدة من "الدولة": (الدولة – المدينة؛ دولة الإمبراطورية؛ دولة الخلافة؛ الدولة الفيدرالية؛ الدولة الوطنية...)؛ ومثلها بالنسبة لـ"أنظمة الحكم": (تيوقراطية؛ استبدادية؛ أوليغارشية؛ ديمقراطية؛ ملكية؛ جمهورية...) أو أنها تزاوج بين نظامين أو ثلاثة، وفق السياق الخاص بحالة الدولة: ("ملكية استبدادية دينية"؛ "جمهورية ديمقراطية"؛ "جمهورية تيوقراطية أوليغارشية"؛ "إمبراطورية دينية طاغية"؛ "ملكية فيدرالية ديمقراطية"...). نحن – أي العالم -اليوم ما زالنا نعيش ضمن "نمط السلطة الدولتي" بأنواعه الكثيرة، كما أن "أنظمة الحكم" التي بين ظهرانينا كثيرة أيضًا.

لماذا تواصل إذن "نمط السلطة العشائري" في المغرب إلى غاية مجيء "الفتح/الغزو" الإسلامي ليبدأ في التفسخ والتحول إلى "نمط سلطة دولتي"؟ ألم تمر على المنطقة تجارب "دولتية" من قبل مع الفينيقيين-القرطاجيين؛ ثم مع الرومان-البيزنطيين فيتشبع، ويتشبه، بها هؤلاء "البربر/الأمازيغ"؟

الجواب على ذلك يتأتّى من خلال فهم طبيعة تطور التديّن عند "المور-المغاربة"؛ فديانة القرطاجيين (التي جلبوها من الشرق في الأصل) لم تقنع المغاربة يوما، وسؤال الاقتناع هنا لا يلغي أبدا أن يعتنقها عدد من "البربر" زمنئذ، ويمكن أن نفهم ذلك أكثر في قلب المركز القرطاجي نفسه، أي تونس الحالية؛ فنمط السلطة الدولتي الذي أنشأه بها القرطاجيون ظل يعني أساسا الوافدين الجدد الذين استقروا بالمنطقة منذ أن حطت بها السفن الفينيقية الأولى: فمحاور السلطة المتحكمة في دواليب الدولة فينيقية (أي فينيقية الانتماء)، ورجال المال (التجار الكبار) فينيقيو الانتماء كذلك، والجيش مكون أساسا من المرتزقة (لأن الدولة القرطاجية دولة تاجرة بالأساس، والتاجر أصلا يأنف من الحرب فضلا عن أنها لا تدر عليه أي دخل يفضي إلى الثراء)، وطبعا كلما ابتعدنا عن المركز (أي قرطاجة وضواحيها)، نحو الغرب والجنوب، إلا وتلاشت سلطة الدولة القرطاجية على هذا المجال إلى أن تختفي؛ إنه مجال "سيبة مبكرة" (قبائل سائبة)؛ والوضع نفسه تكرر، وتقرر، مع الرومان، ثم البيزنطيين، الذين بالغوا أكثر من القرطاجيين في تحديد مجالهم الخاص – أو مركزهم - عبر "الليمس"، مع وجود

أشخاص بربر "مترومنين" طبعا، ونشوء علاقات مختلفة بين السكان المحليين و"الغزاة"، لكن "الدولة" بمضمونها القانوني ظلت نخبوية، ترتبط بنخبة معينة، وبمحاور سلطة أجنبية غريبة عن السكان المحليين، لأنها غريبة عن ديانتهم ومعتقداتهم؛ وهكذا لم تنتشر الوثنية الرومانية بين السكان المحليين، كما لم تنتشر قبلها الوثنية القرطاجية، ومن بعد ذلك المسيحية البيزنطية، رغم أن عددا من البربر اعتنقوها من دون شك وهذه مسألة بداهية، بل وبرز منهم رجال دين متميزون (القس دوناتوس Donatus Magnus؛ القديس أوغسطين Aurelius Augustinus...)، لكن غالبية السكان ظلوا على عباداتهم البربرية القديمة؛ ولذلك فحتى عندما نشأت "ممالك"[٤٨] بربرية (أمازيغية كما يحلو للتاريخ المدرسي تسميتها) فإنها في الواقع لم تبعد أن تكون زعامات قبلية، أكثر من كونها "دولا" بالمعنى القانوني الذي يشمل مؤسسات قائمة الذات؛ إذ ماذا نعلم عن ال"مؤسسات" القائمة إلى جوار هؤلاء الملوك المفترضين - ماسينيسا Masensen أو ميكيبسا (ميسيبسا Micipsa) أو يوغرثن Yugarṯen... - والتي كانت تساعدهم في الحكم وتسيير الدولة؟ لا شيء إلا "زعيم قبيلة"[٤٩] وفرقا عسكرية من المتطوعة، دخلت في حروب "أهلية" مع بعضها، ثم مع الرومان، أو إلى جانب القرطاجيين أو الرومان أثناء الحروب البونيقية... فضلا عن أن معظم الـ"ملوك" المفترضين (أكليد/أجليد/أجديد) كانوا جنودا رومانيين في الأصل ويحاربون باسم روما، قبل أن يرتدوا ضد سادتهم، بل وبعضهم تربى في روما وكانت لهم حقوق الرومنة الكاملة...؛ ولذلك نراهم، من خلال المصادر، حتى عندما يتقاتلون فيما بينهم يَحُلُّون مشاكلهم من خلال المؤسسات الرومانية (البروقنصل أو مجلس الشيوخ هناك في روما).

لذلك تكاد تكون تغريدات سكيلاكس Scylax (في رحلته – الطواف البحري - من ق. ٤ ق. م.)[٥٠] وسالوست Sallustius (في حرب يوغرطة؛ ق. ١ ق.م.) خارج سرب باقي الرحالة والجغرافيين والمؤرخين (حانون Hannon؛ هيرودوت Hēródotos؛ سترابون Strábôn؛ وبوليب Polúbios؛ وتيتس ليفيوس Titus Livius...) بالحديث عما يشبه "مملكة" مورية، ونحن نعتقد بأن الأمر لا يعدو أن يكون – إذا كان الخبر صحيحا – نوعا من المَلَكيات التي تُصَرِّف بها بعض العشائر "أمورها السياسية"، وهي أقرب إلى الرياسة أو الزعامة، منها إلى "الملك"، حتى لو اتخذت هذا الاسم فعلا؛ علما بأن باقي المؤرخين يتفقون على وصف هذه الشعوب (البربرية) بالبدائية، بل والهمجية أحيانًا.

ومع التسليم بأن البربر كوّنوا فعلا "ملكيات" ابتداء من الصراع القرطاجي الروماني في الحروب البونيقية (التي انتهت سنة ١٤٦ ق. م.)، وإلى غاية التبعية المطلقة لروما، سنة ٤٠م (سنة اغتيال بطليموس Ptolemaeus بن يوبا الثاني Yuba wiss sin)؛ فإن المتفحص للمجال الذي دارت فيه هذه الصراعات الدموية العنيفة حول الملك والسلطة لم يتجاوز المناطق الشمالية من بلاد المور، أو ليبيا، أو المغرب القديم، كما أن الحدود السياسية لهذه الدول المفترضة تظل مفتوحة أمام خيال رسامي الخرائط، يزيدون فيها وينقصون، كما تملي عليهم التوجيهات الرسمية عند تأليف الكتب المدرسية فعلا؛ بينما نكاد نجهل كل شيء عن باقي المناطق الجنوبية والداخلية، (خارج الليمس الروماني-البيزنطي) التي تمثل معظم هذا المجال، والأكيد أنها ظلت خاضعة للتنظيمات القبلية التي تمارس سلطتها على مجالها الخاص وفق أعرافها الخاصة، ضمن نمط السلطة العشائري، بعيدا عن كل شكل من أشكال نمط السلطة الدولتي، البراني، الذي اعتمدته روما وقرطاجة من قبل، ثم بيزنطة من بعد.

٢/٢-"الدولة-السلالة" المغربية والعصر الوسيط الذي أبى أن يموت

يمكن للمعطيات المتوفرة الناظمة لمجريات التاريخ العام أن تسمح لنا بالتمييز، في تاريخ شمال أفريقيا، بين مجالين: الأول من خليج سيرت إلى ملوية حيث غلبة طابع الرحل والبداوة الذي تكسرت عليه كل أشكال إقامة الدولة، سواء من الداخل أو الخارج، وبين المغرب الأقصى الذي نجح في صناعة ملامح دولة متواصلة من الأدارسة إلى العلويين مرورا بالمرابطين والموحدين والمرينيين والسعديين.[٥١] هذا استنتاج روبير مونطاني بعد مطالعاته الطويلة لتاريخ المنطقة، فإلى أي حد يصدق فعلا؟

لا يبدو لليبيا – والحديث يجري عن المناطق الساحلية فقط -تاريخ واضح طوال العصر الوسيط، بمعنى بناء "دولة" خاصة بها، حيث تبدو مجرد ملحقة يتأرجح ولاؤها بين مصر الأموية فالعباسية ثم العبيدية تارة، وتونس الأغلبية ثم العبيدية فالموحدية والحفصية تارة أخرى، وبحلول العصر "الحديث"[٥٢] تعرضت لهجمات الإسبان، على فترات متقطعة، قبل أن يتدخل العثمانيون ويلحقون "إيالة طرابلس" بالآستانة لتظل كذلك إلى أن احتلها الإيطاليون. طرابلس (أو ليبيا) إذن منطقة عبور

فقط، تربط بين مصر وإفريقية، وهي إلى ذلك قليلة السكان، ومعظم أراضيها قاحلة لا تغري بالإقامة، في وقت كانت الزراعة فيه أساس الحياة، والزراعة تعني الاستقرار ثم القرى والمدن وبالتالي الدولة.

الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الجزائر، مع اختلافات بسيطة، فهي أيضًا منطقة عبور بين إفريقية والمغرب الأقصى، ولا تملك تاريخ "دولة" منضبطة وقارة ومتواصلة، ولذلك فإن "الدولة" الجزائرية (بمساحتها الحالية التي تم تركيمها أثناء الاستعمار) لم تتقرر إلا سنة ١٩٦٢م، فهي حديثة جدا مقارنة مع المغرب، ونتيجة مباشرة للمرحلة الاستعمارية، حيث يبدو كما لو أن فرنسا ابتلعت أكثر مما تستطيع هضمه، وأورثت هذا الوضع للدولة الجزائرية المستقلة، ولذلك فإن هذه الدولة مدعوة لإعادة صياغة هويتها على هذا النحو،[٥٣] كما أنها مدعوة للتفكير من "خارج العلبة"، أي خارج الاتكاء على التاريخ لصهر مكوناتها (ربما من خلال اعتماد نموذج فيدرالي لإعادة صياغة هذه المكونات)، لأن من يريد أن يبحث في تاريخ تَشَكُّل هويتها "القُطرية" لن يبتعد عن الفترة الاستعمارية، أما تاريخ ما قبل هذه الفترة فلن يفيد "الدولة" الجزائرية كثيرًا، بقدر ما سيحيل على الانتماء الديني (بما هي جزء من الأمة الإسلامية)، لأن التجارب الدولتية المؤسسة الأولى (بنو رستم، وبنو حماد، وبنو زيان) هي تجارب معزولة وتبدو مثل الواحات السياسية في مساحة الجزائر الحالية، فضلا عن أنها كانت تابعة لدول أخرى لفترات طويلة؛[٥٤] أما التجربة الموحدية فلا يمكن إلحاقها بالجزائر، رغم الادعاء، لأن هذا القول ينسى بأن الغرب الجزائري الحالي نفسه كان تابعا للدولة المغربية/المرابطية، التي غطى مجالها حتى مشارف بني حماد، بل يبدو أن المرابطين لم يشاؤوا ابتلاع بني حماد كما قال ابن خلدون وغيره،[٥٥] فالمناطق الغربية للجزائر الحالية كانت وقتذاك تابعة للمجال الخاضع أصلا للمرابطين، وقد ورثت الدولة الموحدية هذا المجال بتشكيله زمنئذ - وليس بمفهوم دولة الجزائر الحالية - قبل أن تقوم بتوسيعه، وبالتالي فإن عبد المؤمن الذي ينتهي إلى غرب الجزائر الحالية، كان في زمنه ينتسب للمجال السياسي المرابطي، ورحيله إلى مراكش ومساهمته في تأسيس الدولة الموحدية هو تمامًا كرحيل أي شخص آخر من طنجة إلى فاس وتأسيس دولة، فالمجال الجغرافي والسياسي وقته واحد، وحذار من فخ اللاتزامن Anachronisme، مرة أخرى.

في مقابل التجربتين (الليبية والجزائرية) تبدو التجربة التونسية أكثر ثراء، فهي غنية بروافدها الفينيقية-القرطاجية، ثم تعاقب الدول: الأغلبية، والعبيدية، والحفصية (رغم بعض محطات الانقطاع إلا أن الخيط الناظم الذي يحيل على الاستمرارية ظل مرسوما كواد متقطع الجريان، في مناخ شبه جاف، حيث يكاد يختفي في بعض المحطات، قبل أن يعاود الظهور من جديد في محطات غيرها)، ما يهيئ نسبيا أرضية يمكن البناء عليها، لإقامة دول سلالات تمهد لدولة-أمة، خاصة وأن مجالها السياسي كان يمتد غالبا ليغطي أجزاء واسعة من شرق الجزائر الحالية، وقد يمتد باتجاه الشرق نحو ليبيا أيضًا، مع أن هذا الخيط الناظم تقطع في عدة مناسبات أشهرها التجربة الموحدية التي ألحقته بدولة المغرب الأقصى، وبعدها محاولة أبي الحسن المريني اليائسة، قبل أن تحدث الضربة القاصمة مع الخضوع للعثمانيين.

أخيرًا تبدو موريتانيا مقطوعة عن تاريخها بالمطلق، والاستثناء الوحيد الذي يمكن البناء عليه هو التجربة المرابطية، في بدايات تشكلها الأولى (هذا إذا قمنا بتحييد المجال السينغالي الذي يمكنه منازعتها هذا الحق)، ورغم ذلك فإن إلحاق يوسف بن تاشفين، مثلا، بموريتانيا هو أشبه ما يكون بإلحاق "باراك أوباما Barack Obama" بكينيا؛ فالدولة المرابطية استقرت بالمغرب الأقصى، وبنت قاعدة حكمها وعاصمتها فيه، وسكّت عملتها في دُوره وانطلقت جيوشها منه باتجاه الشرق والغرب والشمال، بل ونحو الجنوب – الذي نشأت فيه أصلا – عندما كان يثور عليها لتعيد إلحاقه بالمركز/مراكش، وليس العكس. إن الأمر جرى تاريخيا على هذا النحو، ولا يمكن تغييره، ومن يبحث في جذور هوية قومية قُطرية موريتانية، بالمعنى القانوني الحديث، وبمرجعية تاريخية، لن يخرج عن الديماغوجيا السياسية.

فلماذا يبدو المغرب استثناء من بين كل هذه التجارب؟ بعبارة أخرى، كيف تشكلت "الدولة-السلالة" المغربية واستطاعت الاستمرار واكتسبت صفة التماد دوناً عن باقي المغارب الأخرى؟

تدفعنا الجغرافيا إلى التفكير، مرة أخرى، في تأثير هذا النعت/"الأقصى" الذي أُلحق بـ"المغرب": الأقصى بمعنى النائي والبعيد، المغرب الذي يبتعد عن أمور كثيرة، ومن ضمن ما يبتعد عنه يد السلطة المركزية في دمشق وبغداد أو حتى القاهرة بعد أن رحل العبيديون إلى مصر. البعد يعني صعوبة إيصال الدعم اللوجستيكي لأي جيش ينجح في المغامرة والتوغل بعيدا إلى

الغرب، إذ كلما توغل أكثر إلا وصعبت المأمورية وتعقدت، وبالذات عندما تصبح التضاريس من طبيعة أخرى. يبدو المجال الأطلنتي للمغرب (الأقصى) بمجرد عبور نهر ملوية كما لو أنه فخ انغلق على نفسه بين جبال الريف والأطلسين المتوسط والكبير في شكل قوس مُنثنٍ على ذاته، باستثناء معبر تازة وفج الطواهر، وهو ما يفسر أن المجال المحاذي لملوية ظل محط سجال لم يهدأ طوال العصر الوسيط الممتد، لتصبح الجغرافيا حاسمة في المساعدة على إعلان الثورة وشق عصا الطاعة، وبالتالي إقامة الدولة المستقلة؛ لكن الجغرافيا – مع ذلك -لا تفسر وحدها كل شيء بخصوص الاستثناء المغربي في استمرارية الدولة.

شكل اللقاء مع الإسلام محطة حاسمة في تاريخ المغرب؛ انخرط معظم السكان فيه، أولا، وعندما ثاروا على الدولة المركزية في الشرق ثاروا باسمه، ثانيا؛ ولذلك استوعبوه في شموليته، وبما أنه يصعب فصل "الدولة" عن "الدين" في الإسلام فإنهم اعتنقوا "الدين والدولة" في الوقت نفسه، واستوعبوهما وفق شروط ذلك العصر، ضمن الحدود المؤطرة بالدين والقبيلة، فبدأ التفسخ الفعلي لنمط السلطة العشائري عندئذ واستمر إلى غاية القرن العشرين.

فعندما اتصل المسلمون "الفاتحون" أو "الغزاة" (واللفظان صحيحان معا كل حسب سياقه) بالمنطقة، بنوا التسمية مبدئيا بناءً على طريقة تفكيرهم أيضًا. التفكير العربي، في القرون الأولى التي أعقبت ظهور الإسلام، وقبله، تفكير قبلي -تمامًا مثل التفكير "البربري/الأمازيغي" -ولذلك فهم يبنون التسمية انطلاقا من هذا التصور: يتحدثون عن البربر وعن البتر والبرانس وعن زناتة ومصمودة وصنهاجة... ويرجعون ذلك إلى أسلاف عليا، مشتركة أحيانًا؛ فالبربر نسبة إلى بر بن قيس وأفريقيا نسبة إلى أفريقش أو غيره... تقودهم بنية تفكيرهم، دون وعي، إلى طريقة تفكير معينة تُعيدهم دائما إلى "العشيرة والقبيلة" وما يدور في فلكهما. ليس هناك إحساس بالانتماء إلى "وطن" إلا لأن القبيلة تستقر عليه، وليس لأنه إحساس مبدئي، حتى ولو كان البكاء على الأطلال سمة خلدوها في قصائدهم، الموسومة بـ"الجاهلية"، فالأطلال هي "ربع" فلانة المحبوبة، أو فلان الشاعر، وكلاهما معرف بالتحديد القبَلي، ومن لا قبيلة له ينتبذ ويتصعلك ويهدر دمه...، خاصة وأن المنظومة الاقتصادية-الاجتماعية قائمة على الترحال والانتجاع أساسًا، والمدن إن هي إلا مراكز دينية وتجارية موسمية صغيرة، وهي أقرب إلى القرى منها إلى المدن، ولذلك اختلط الأمر بعد ذلك على الرحالة والجغرافيين[٥٦] في تعيين التسمية، والتمييز بين المدينة ولعل أشهر دلالة على ذلك لفظ "أم القرى" الذي التصق بمكة، التي يفترض أنها مدينة، وأكثر منه عبارة "قرية المدينة"[٥٧] (أي يثرب) حيث يتم الجمع، دون وعي، بين مفهومين متنافرين هما "القرية" و"المدينة"! ولاحقا، وبعد أن اتسعت مساحة "دار الإسلام" أصبح الحديث يجري عن مشرق ومغرب وشمال وجنوب، اعتمادا على التعبير الجغرافي الفلكي البسيط، الذي يعين المكان بالنظر إلى عاصمة الملك أو الخلافة، أو بالنظر إلى مكة (سُرّة الإسلام ومهده الأول)، ثم ظهر لاحقا أن هذا التحديد نفسه قاصر عن الضبط، فأصبح الحديث يدور عن أقاصي بلاد المغرب وأدانيه، ومع الزمن أيضًا أصبح المفهوم "مغربا أقصى"، كناية عن أبعد نقطة في بلاد المغرب، حتى ولو ظلت مبهمة بداهة، وأخيرا وجد المفهوم/بلاد المغرب طريقه إلى النحت والتداول، محددا في شرقه الجغرافي بحدود طبيعية ما بين ملوية وواد تافنا (تتمدد وتنكمش حسب الظروف) ومحدد غربا بمجال ثابت هو "بحر الظلمات"، ويتلاشى تدريجيا إلى أن يختفي مع تحركات الرحل الضاربين في الجنوب، حيث يتماهى مع حدود السودان.

لماذا هذا النمط في التفكير عند النسبة إلى القبيلة؟ الجواب على ذلك يكمن في بنية المجتمع التي ظل يغلب عليها الطابع البدوي/البداوة (وهو ما سيدفع المؤرخ الأشهر ابن خلدون إلى التفكير فيها مليا ومقابلتها مع العمران ليبني عليها نظرية عامة في الحكم بعد أن أغناها بمفاهيم خاصة، مؤسسة على العصبية القبلية). لا نحتاج إلى التفكير كثيرا في مجال "بلاد المغرب" وامتداده الجغرافي الكبير (من برقة إلى بحر الظلمات ومن بحر الروم إلى تخوم الصحراء) لندرك شساعة هذا المجال، أي حوالي ٦ مليون كلم مربع (ما يعادل مساحة أوربا دون الأراضي الروسية)؛ لكن المفارقة أن هذا المجال الشاسع جدا يكاد يغيب عنه التمدين. فلم تظهر المدن في بلاد المغرب إلا بالاحتكاك مع العالم الخارجي، الفينيقي تحديدا، وحتى وصول الغزو الإسلامي ظل عدد المدن في هذا المجال "الشاسع" قليلا جدا؛ ويمكن أن نعد المدن ونقارنها مع مجال بلاد الإغريق القديمة لندرك حجم الفرق؛ أو يمكن أيضًا، من باب المقارنة دائما، أن نستحضر مدن الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده بقليل، فنجده عددا قليلا جدا مقارنة مع شساعة المساحة، حيث الانتساب إلى "مكة" (أم القرى) نفسه لا يجري على اعتبار أنها مدينة بل يتم الانتساب إلى "قريش" والانتساب إلى يثرب

يحيل على الانتساب إلى "الأوس" أو "الخزرج"، فالانتساب إلى القبيلة أولاً.

ثم بدأ العمران الإسلامي، أو التمدين الإسلامي، مع الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان وقرطبة وفاس... ومع هذا النسيج التمديني الجديد سيبدأ شعور - جديد - بالانتماء، يظهر أيضًا في الكتابات التاريخية (حيث أصبحنا نقرأ النسبة للمدن: البغدادي والدمشقي والفاسي والمراكشي... وأحيانًا نقرأ "الفاسي أولا ثم القيرواني ثانيا" أي أن صاحبنا – والمثال هنا لأبي عمران من القرن ٥هـ – وُلد في فاس لكنه استقر وعاش في القيروان) لكن كم يحتاج الأمر حتى يتحلل هذا النمط من التفكير، والشعور بالانتماء من زمن القبيلة إلى زمن المدينة؟[٥٨] خاصة عندما نستحضر أنه لم يسر بوتيرة منتظمة، بل كانت تحدث ردات وانتكاسات (مثلما حصل في أوربا الفيودالية، مع سقوط روما وظهور النظام الفيودالي حين عادت أوربا إلى زمن البداوة، واضمحلت المدن، فغاب مفهوم "المواطنة" لكنه سينبعث من جديد مع النهضة، والتمدين الإيطالي تحديدا، ليشكل عمود "الحداثة" على المستوى السياسي، ويقود إلى ظهور "الدولة/الأمة"[٥٩] بمفهومها "القُطري" الذي ما زلنا نعرفه.) ومثله حصل في بلاد المغرب خصوصا منذ بداية القرن ٥م (احتلال سبتة حدث مفصلي) وتواصل إلى عشية الاستعمار، حيث تراجعت المدن واندرس عدد كبير منها، وحدثت ردة رجعية نحو البداوة، وسادت الثقافة الشفهية على المكتوبة وانتشر التصوف الشعبي مكتسحا مجال الإسلام الرسمي وتصوفه...؛ ولن ينبعث التمدين من جديد إلا زمن الحماية، وهو ما يزال يكتسب كل يوم مساحة جديدة على حساب البادية، ومعلوم بأن المدينة تذيب - على المدى البعيد - العلاقات القائمة على الانتماء القبلي وتصهرها، وكلما كبرت المدينة إلا وذابت فيها الوشائج القبلية أكثر، وهو ما يتضح في مدينتي فاس ومراكش، أكثر من غيرهما من المدن المغربية الصغيرة الأخرى، ففي المدن الكبرى تنشأ الأسواق التجارية الكبيرة، وترسو القوافل بها، وتنشط المراكز الدينية والعلمية وغيرها، فضلا عن أن الدولة تحتاج إلى قاعدة بشرية عسكرية، وكلما كبرت هذه القاعدة (التي تتمركز أساسا في العاصمة) إلا وأشارت إلى قوة الشوكة، وانعكس ذلك في ذهنية المؤرخين والإخباريين، إلى درجة أنهم أصبحوا يشيرون إلى تعداد بعض الجيوش بمئات الآلاف، دليلا على هذه القوة، حتى لو كان ذلك مجرد نسج خيال، وحتى لو لم تعنِ الكثرةُ ترجيح الكفة أثناء المواجهة؛ لكن ما يهمنا هنا هو أن هذه الكثرة تحيل على التنوع القبلي الذي يتركز في العاصمة، خاصة عندما يجري الحديث عن الجند النظامي، أو المرتزق،[٦٠] ما يفضي في النهاية إلى التعدد والتنوع البشري؛ وهو ما يبدو أن "المغرب الأقصى" نجح في تحقيقه أكثر من باقي المغارب الأخرى، من خلال استمرارية "الدولة".

لكن ماذا عن مضمون هذه الدولة (المغربية) "الوسيطية" الممتدة؟[٦١]

"الدولة" من خلال مثقف من العصر الوسيط بحجم ابن خلدون هي "تداول" سلالة على الحكم/السلطة، وهو منطقٌ حَكَمَ تصورات السياسة الشرعية الإسلامية منذ أن تَقَعَّدت على يد الماوردي والفرّاء (منتصف القرن ٥هـ على الأقل). ماذا أضاف ابن خلدون إلى هذا البناء؟ أضاف منطقا خاصا يتكئ على "العصبية" وعلى "التوحش" و"البداوة" و"شظف العيش" و"البذخ" و"الترف" و"تبدل العمران والأحوال" و"تدخل الطراء" في شؤون الحكم و"أعمار الدول" التي تشبه أعمار بني البشر من حيث تحول "الأجيال" سيرا على فترات الشباب والكهولة والشيخوخة... معجم متكامل يختص به ابن خلدون وحده، ثم تأثر به آخرون بعده.[٦٢] من خلال هذا الركام الاصطلاحي الخلدوني ماذا يثبت في ذهننا بخصوص الدولة؟ وكيف ينبغي أن نفهم تشكل "الدولة-السلالة" انطلاقا من الحالة المغربية؟

الدولة-السلالة L'Etat-gens، أي الدولة من مدخل عائلة حاكمة، تبدأ بتكوين محور السلطة الخاص بها (الذي نعته ابن خلدون – عن وهم - بالعصبية القبلية)، فهي إلى غاية التمكن والاستقرار ليست دولة بالمعنى القانوني، بل مجرد حركة تقودها مجموعة بشرية في الزمان والمكان، ولن تكتسب شحنتها القانونية، أي محتوى الدولة، إلا بعد أن توحد مجالا وتنشئ عاصمة وتبني قاعدة للحكم أو الملك... وهذه مسألة جوهرية في طبيعة الدولة/السلالة (بمعنى التداول والحركية) الإسلامية، والدولة الغربية Etat (التي تحيل على الثبات والاستقرار)، ففي الحالة الأولى تتنافس محاور السلطة، أي المجموعات البشرية الملتفة حول هدف محدد، لتؤسس الأقوى من بينها دولة، وفي هذا النسق تحضر المجموعات البشرية أولا ثم الدولة ثانيا؛ أما في الحالة الثانية فالدولة جسم قانوني قار، وهو الثابت أولا، وعليه يتم تشكيل محور السلطة (المجموعة البشرية) الذي سيجسد الدولة ثانيًا.

هذه "الدولة-السلالة" أيضًا لا تعني المقيمين على الأرض التي تبسط عليها سلطانها إلا في مستويات معينة ينبغي فهم طبيعتها؛ فهي، أي الدولة، عندما تكون في حالة الرخاء والقوة لا

تعني سكانها بالضرورة، ذلك بأنها من مدخل الأسرة الحاكمة لا تعني إلا هذه الأسرة ومحورها السلطوي الخاص (الذي سيسمى في الحالة المغربية لاحقا بالمخزن، والذي سيبدل شكله مع تبدل الدول/السلالات لكنه لن يبدل مضمونه)؛ أي أن الأمر يتعلق بطبيعة فهم الحاكم للسلطة؛ إنه يتملكها بالسيف وبالقوة ولذلك فهو يتعامل مع "رعيته" تمامًا كما يتعامل مع أي مهزوم آخر في الحرب،[٦٣] والبيعة تصبح من الأمور الشكلية إلا في الحالات التي تتبدل فيها موازين القوى: من واجب الرعية دفع الضرائب للراعي وليس من حقها محاسبته على طرق صرفها؛ والمجتمع فلاحي بالأساس وأموره (من شظف العيش أو رخائه) متوقفة على الأمطار والكوارث الطبيعية؛ وفي هذا المستوى فإن الفاعل السياسي الذي يخلط الديني بالسياسي إنما يريد أن يجعل من الأول مظلة تحميه من غوائل الثاني: "إن الله هو الذي أراد لهذه الأمور أن تكون بهذه الطريقة" يقول لرعيته، وبالتالي فـ"إن مشكلتك مع الله". لا تعني فترة القوة والضعف التي تمر منها الدولة أن ساكن جبال درن أو مدينة البصرة أو قصر كتامة أو تامدولت معني بها بالضرورة، تتقوى الدولة وتعيش فترة رخائها أي إن الأسرة الحاكمة هي التي تكون كذلك، وليس العنصر البشري الذي يقيم على الأرض التي تبسط عليها سلطانها؛ ثم تضعف الدولة وتترهل والساكنة غير معنية بذلك الضعف، إلا بالقدر الذي تضغط به عليها الجباية أو الحملات العسكرية وانفعالها بالأحداث والوقائع... لكن على المستوى المعيشي لم يكن هناك ما يربط الدولة "المرابطية" أو "الموحدية" – مثلا - بجميع سكان المغرب الأقصى، وجزء من المغرب الأوسط والأندلس؛ فهؤلاء غير معنيين بتبدل الدولة التي يفترض أن رعايتها تشملهم. "الدولة" المعنية بحالة شظف العيش والرخاء والقوة والتفسخ والانحلال هي دولة "المرابطين"، أو الموحدين"، أو غيرها؛ أي الأسرة الحاكمة و"محور السلطة" – جهاز المخزن - الذي يدور في فلكها، أي الجهاز الإداري والعسكري والقضائي وهلم جرا... أما باقي السكان فإن حالتهم من شظف العيش أو رخائه لا تتأسس على منطق محور السلطة القائم، رغم أنها منفعلة به بالقطع لأنه يفرض عليها "سلطته القهرية" بالقوة والسيف وبـ"القوة الناعمة" من مدخل "المؤسسات الدينية" (الخلافة؛ الزوايا؛ الشرافة؛ المساجد...)؛ إنها شبكة قائمة من العلاقات السلطوية، لكن يبعد عنها الانتماء إلى السلالة الحاكمة. إن المحددات التي تجعل السكان يعيشون حياة الشظف أو الرخاء هي محددات من طبيعة أخرى، كما قلنا، تقوم على المناخ والكوارث الطبيعية، أولا،[٦٤] وعلى أساس الانتماء العشائري، والأسرة التي يولد فيها الفرد، مبدئيا، ثانيا، ثم تنتظم في المحددات الأخرى التي يؤطرها "الحراك الاجتماعي" صعودًا ونزولاً (وضمنه بالتأكيد يدخل التقرب من السلطان أي من "الدولة-السلالة" القائمة، أي من محورها السلطوي). وبالتالي أن تقول: الدولة المرابطية، أو الموحدية، أو المرينية، أو أي دولة أخرى... شأن لا يعني السكان بالدرجة الأولى، ليس تمامًا كما يحصل اليوم فالمرء ينتمي إلى المغرب أو الدولة المغربية، وليس إلى "الدولة العلوية"، فهاهنا مستويين من الخطاب ينبغي التمييز بينهما، رغم أن الفوارق تضاءلت في وقتنا الراهن بين "الدولة العلوية" و"الدولة المغربية" بفعل "الإقليم" أي المجال السياسي (بالمعنى القانوني) الذي أصبح واضحا وكذا "الشعب/الأمة" (بالمعنى القانوني أيضًا) الذي أصبح محددا كذلك؛ ومنه "السيادة" (المفهوم القانوني المتأسس على قاعدة المواطنة، أو هكذا يفترض أن يكون على الأقل)، وهذه الدولة يجب عليها أن توفر الأمن والحماية والرعاية الاجتماعية... في مقابل أداء الضرائب والكُلف؛ أما في الماضي فالحدود غائبة وهلامية تزيد وتنقص (ليس على مستوى المجال فقط تبعا لقوة الدولة أو ضعفها، بل تزيد وتنقص حتى بالنسبة للعنصرين الآخرين – السكان والسيادة - بفعل غياب قاعدة المواطنة).

فمفهوم الدولة المغربية القروسطية، بهذا المضمون، أبى أن يموت حتى أدركه زمن الحماية، لكنه مع ذلك شكل استثناء الاستمرارية والتواصل على قاعدة مجالية/قبلية شبه ثابتة، أو قارة نسبيا، أي أن "الدول-السلالات" المتعاقبة عملت على توحيد المجال المغربي (الأقصى، الذي ظل الأقصى هلامي الحدود غربا وجنوبا)، بما سيسمح للسكان بترتيب شعور وجداني معه "أهل المغرب الأقصى"، وبما سيوفر القاعدة القانونية لـ"الإقليم" بالمعنى القانوني المعاصر لاحقا، وهو ما لم يتحقق لباقي الدول المغاربية الأخرى لأنها افتقدت قاعدة استمرارية الدولة.

ثالثًا: "الأمة"؛ "الدولة"؛ دولة للأمة

٣/١-في البدء كانت "الأمة": الأمة ودولة الخلافة ("الدولة-السلالة")

ابتدأت الأمة -في السياسة الشرعية -كبيرة وتحجّمت مع الدولة المعاصرة (الدولة القطرية)؛ أما الأمة عند الغرب فابتدأت محدودة ("الدولة-المدينة" حيث الأمة هي مجموع مواطني المدينة؛ ثم "الدولة-الأمة" حيث الأمة هي مجموع مواطني القُطر/البلد) ثم توسعت مع الدولة المعاصرة.[٦٥] فماذا

كانت تعني كلمة "أمة/Nation" بالنسبة لأحد سكان أوربا نهاية العصر الوسيط؟ وهل كان يُنظر إلى السكان بما هم "أمة" فعلا؟ ومم تكون الشعور بالمواطنة؟

يجيب برنار كَيني Bernard Guenée عن هذه الأسئلة، التي أثارها،[٦٦] بأن كلمة "أمة" لم تكتسب حمولتها الحديثة إلا في القرن الثامن عشر؛ وكانت ترادفها كلمات أخرى نهاية العصر الوسيط من بينها: "جنس/عرق" و"مملكة" و"دولة"،[٦٧] رغم أن الشعور بالوطنية بدأ يتشكل منذ القرن الثالث عشر، خاصة في إنجلترا. لكننا نرى بأن الأمر لم يتشكل في الدولة الحداثية الأوربية من الصفر، بل تم البناء على ركام الإرث الإغريقي الروماني؛ ذلك أن مفهوم المواطنة قديم في هذا التراث الغربي، لكنه عرف مرحلة من الضمور في أوربا القروسطية، بالنظر إلى الردة التي عرفتها المجتمعات الأوربية عامة؛ ولذلك فإن الانبعاث مع الحداثة لم يتأسس من الصفر.

في النظر الديني الإسلامي يجد مفهوم الأمة أصوله الأولى في النص القرآني، كما هو الشأن تمامًا بالنسبة للدولة أيضًا؛[٦٨] أما الآيات التي تحيل عليه فتأتي في سياقات، وبمضامين متباينة، سنقف عندها لاحقا؛ لكن في التاريخ الإسلامي -كما جرى واقعًا على الأرض -لم يُنظر للأمة، ولم يتم التعامل معها، إلا بوصفها مصدرا جبائيا من خلال العلاقة التي كانت تربط المركز بأطرافه. فبعد أن يدخل الناس في الدين/الإسلام – طوعا أو كرها – لا تصبح الأطراف إلا أجزاء تابعة للمركز/مقر الخلافة، وما يجسد هذه التبعية هو المضمون الجبائي؛ من هنا يبدأ النفور من الخلافة، التي ظهرت لتكون واحدة على مجموع الأمة بغض النظر عن ظروف ظهورها، فتبدأ التجزئة؛ والحال أنه تم تحجيم البعدين: التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) والحقوقي (الحقوق الفردية والسياسية) تمامًا في هذه العلاقة، ووضع حق التصرف فيهما بين يدي السلطة القائمة، فتم الانتهاء إلى "الرعايا" بدل "المواطنين".

فمجال "الأمة" الذي كان يفترض فيه نظريا أن يخضع لخلافة واحدة لم يخضع للإسلام إلا بفعل الغزو (الجهاد/الفتوحات الكبرى)، وهو المجال الممتد، والمتصل، جغرافيًا (أما باقي ما يفترض أن يشكل الأمة الإسلامية الذي لم يصله الغزو وأسلم عبر التجارة أو التواصل الثقافي مثل أجزاء من الصين والهند وماليزيا وأندونيسيا... فهو مجال منفصل جغرافيا عن باقي جسم الأمة، ويُذكِّر باستحالة الوحدة المفترضة نظريا). إن هذا المجال المتصل يكون قد خضع بالقوة أولا، وبالاقتناع ثانيا؛ وظل التعامل معه قائما على هذا الأساس (من خلال نظام الجباية سيظهر فقه كامل حول علاقة الأرض المفتوحة بشكل الفتح: هل فتحت عنوة أم صلحا أم أسلم عليها أهلها؟ وتبعا لكل نوع هناك منظومة جبائية خاصة؛ ثم تعقد مفهوم "الفتح" مع مرور الزمن ونظرة الدول المتعاقبة إلى الأرض بناء على عقيدتها وظروفها السياسية-الاقتصادية، بحيث يتم تكييف الجباية وفق هذه الظروف).

من جهة أخرى، لم ينخرط حكام المركز (في دمشق أو بغداد أو غيرهما) في تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطراف، ولم تحدث تحولات حقيقية على هذه الأطراف إلا بعد استقلالها. وهكذا فالخلافة التي أُريدَ لها أن توحد الأمة انتهت بها إلى نتيجة معاكسة تمامًا وهي التجزئة، لأن الخلافة لم يصاحبها شعور حقيقي بالانتماء، بما هي كيان سياسي مستقل عن الدين، فالفرد ينتمي للأمة دينيا فقط، والوجدان الذي يربطه بها ديني أيضًا، ولا وجود لعلاقة أخرى اقتصادية واجتماعية، بالمدلول التنموي، تربطه بباقي جسم الأمة التي أريدَ لها فعلا أن تكون جسدًا واحدًا منذ العهد النبوي.[٦٩] من هنا فمشكل توحيد الأمة العربية راهنا على المستوى الاقتصادي مثلا، مشكل تاريخي، لأن "الخلافة" لم تستوعب مفهوم "الأمة"، كما يحدث حاليا مع مفهوم "الدولة الوطنية" التي تتغيى استيعاب مفهوم "المواطنة" في جميع أبعاده التنموية، وليس فقط لمجرد الشعور بالانتماء الروحي.

إلى جانب اختزال الأمة في مجرد الانتماء الديني، واستبعاد الخلافة مسألة الاهتمام بالأطراف باعتبارها أجزاء عضوية منها، وإغفال تنميتها، فإنها ضاعفت الشعور بالغبن لدى الأطراف لأن "الخلافة/المركز" لم تكن تنظر إلى "الخلافة/الأطراف" إلا باعتبارها موردا جبائيا، وليس شريكا في الحكم يحقق معها التكامل المنشود؛ لذا فإن الجباية تعتبر عاملا حاسما في تفجير الأمة/الوحدة، وبالتالي تغذية النزعات الانفصالية للأطراف. ليس هناك مشروع خلافة آمنت بمشروع توحيد الأمة (ابتداء من الخلافة الراشدة وانتهاء بالتجربة العثمانية) إلا وسقطت في هذا الفخ. لم تنظر مراكز الخلافات المتعاقبة لأطرافها -ولكل مركز أطرافه تبعا لتطور الخلافات المتعاقبة في الزمكان -إلا باعتبارها مجالا للجباية والغنيمة، وليست أمة واحدة لها مشروع نهضوي واحد موحد (ما يهم المركز يهم الأطراف، أو ما عبر عنه الحديث أعلاه بـ"السهر والحمى")، بل بما هي "ديماغوجيا" فقط، وككل ديماغوجيا فإنها سرعان ما تستنفد حلولها وشعاراتها وتصطدم بالواقع. وهكذا فإن الشعور الديني بالانتماء إلى أمة واحدة ظل يرنو إلى الوحدة، لكن على مستوى

الوجدان العام فقط، بينما تجاذب الاقتصاد (خاصة الغنيمة والجباية) باقي المشاعر الأخرى وأرسى قاعدة الخلافات/الاختلافات، وبالتالي التمزق السياسي للأمة؛ والحاصل أنه لم يكن هناك اقتناع بضرورة دفع الجباية للمركز: فلأي سبب ينبغي الدفع ليثرب أو دمشق أو بغداد؟

لا نحتاج إلا إلى قراءة بسيطة في المصادر لنرى هذا الاشمئزاز من سكان الولايات (بدءا بحروب الردة التي تم التسويق لها على أنها نوع من الكفر والمروق عن الدين أو الملة؛ وانتهاء بثورات الخوارج في المغرب بعد أن مَوَّهت السلطة على البربر دينهم وتعسفت عليهم في الجباية).[٧٠]

هذان العاملان كان يغذيهما، ويؤطرهما، عامل آخر أكثر إلحاحا هو البذرة السياسية للإسلام منذ أحداث السقيفة، والتي حملت مشروعها التجزيئي منذئذ. كل خلافات الإسلام السياسي اللاحقة، إلى اليوم، إلا وتجد جذورها الأولى في هذه البذرة التي انزرعت يوم السقيفة، إلى درجة يمكن معها القول بأن تاريخ الإسلام حتى سقوط الدولة العثمانية (١٩٢٤م) تقرر يوم السقيفة. إن الخلافة التي رفعت شعار "خلافة واحدة لكل الأمة الإسلامية" الذي تتحفنا به كتب السياسة الشرعية والآداب السلطانية، كان يحمل في حمضه النووي إرهاصات الانقسام منذ البداية. ما كان بالإمكان تحويله إلى عامل قوة، ونعني الشعور الديني بالانتماء إلى أمة واحدة (والذي يفسح المجال لإدريس الأول لحكم المغرب وأبي حفص لحكم تونس وابن بطوطة لتولي القضاء في الهند...) لم يتم استغلاله بالشكل الجيد لإرساء الوحدة السياسية العامة للأمة. كان بالإمكان نقل هذا المضمون الديني من مستواه الوجداني إلى المستوى السياسي حيث الشعور به كشكل من أشكال المواطنة – بما تحيل عليه من منظومة الحقوق والواجبات - التي نعرفها، لكن بنظرة أوسع وأعم توفر أرضية خصبة لتثوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... لكن ذلك لم يحدث، لأن الصراع على السلطة أراد شيئا آخر، وحصل عليه، وهذا الحصول كان يعني ضمنيا تفجير وحدة الأمة. لكن مفهوم المواطنة لم يظهر، وما كان له أن يظهر، لأن سلطة التشريع/الحاكمية لم توضع أبدا بين أيدي البشر، بل هي من وضع "الشارع" الإلهي، حتى وإن جرى تأويلها بشريا، تأويلا يخضع لنزوات السلطان، المفوض باسم الله، والذي يجمع بذلك السلطتين الزمنية والروحية بين يديه، ويفرضهما بالقهر - ومن هنا لفظ "السلطان" – ويجسد كل ذلك في شخصه ليتماهى مع الدولة، وتنتهي هذه عند مفهوم الأمة-"الدولة-السلالة" بدل "الدولة-الأمة"؛ فهذه هي مقولة طبيعة الدولة في الإسلام، عامة، وهي نفسها التي تنزّلت في المغرب طوال التاريخ الوسيط الممتد، ولذلك اقترحنا نعتها بالـ"دولة-السلالة"، والتي سنطور النقاش حولها لاحقًا.

٢/٣-المخزن:[٧١] فك المتشابك

مفهوم زئبقي آخر يستوجب المتابعة، هو مفهوم "المخزن"، رغم تعدد المشتغلين عليه، والمنشغلين به؛ لكن هل كثرة هذا الاشتغال/الانشغال تفيدنا حقًا، أم أنها لا تحسم في الأمر شيئًا؟

يجعل روبير مونطاني، مثلاً، من المخزن رديفًا للحكومة المركزية المغربية؛[٧٢] فهل يجيز له الفحص التقني التاريخي ذلك؟

يقول القبلي، وهو مجانب تمامًا للصواب في قوله،[٧٣] بأن تسمية "المغرب الأقصى" استعملت - لأول مرة - من طرف الشريف الإدريسي وهي لم تظهر عبثا، ذلك أنها جاءت نتيجة ظهور وضع جديد توحد من خلاله المجال الموزع حتى الآن بين عدة قوى.[٧٤] فهي إذن نتاج للدولة المركزية المرابطية التي وحدت المجال. وهذه التسمية (المغرب الأقصى) جاءت أيضًا «متقاربة زمنيا مع ظهور تسمية أخرى تخص الدولة المركزية من جهتها ونقصد تسمية "المخزن"... (التي) أصبحت... بمعناها التقني الخاص أمرا راسخا على مستوى الكتابة ابتداء من مطلع القرن الثالث عشر للميلاد. أما على مستوى المشافهة، فمما لا شك فيه أنها قد ظهرت بنفس المعنى قبل بداية هذا القرن بطبيعة الحال.»[٧٥]

من الناحية الإيتيمولوجية، تقود متابعة مفهوم "المخزن"، إلى أصوله الأولى شرق بلاد المغرب (الكبير)، مع الدولة الأغلبية في توصيف ميشو بيلير للصندوق الحديدي المستعمل لتخزين مالية الدولة؛ غير أن هذا التدقيق لا يعدو أن يكون من باب "المخزن" بمعناه العام، كما ورد في مظان "أغلبية" قديمة، مثل مسند تاريخ مملكة الأغالبة، لابن وردان؛[٧٦] عندما اقترن "المخزن" بمواجل الماء، غير أن سقف المعنى لا يتجاوز الدلالة اللغوية إلى منظومةٍ قائمةٍ في الحكم، كما استقر عليه الأمر في المغرب.

على ما وفرته "الوثيقة" في الموضوع إذن، نشأت قراءات وتأويلات وسجالات واشتباكات... تضيق وتتسع، وفق منهج القراءة وزاوية الرؤية وحدود التأويل وحضور القصد أو الغاية... (العروي؛[٧٧] بياض؛[٧٨] جادور[٧٩] ...)؛ أما ما يهمنا هنا أساسا، فليس العودة إلى تأصيل الموضوع بالدرجة الأولى، بقدر ما يهمنا التحذير من المساحات المشتركة التي قد توقع في الخلط

بين مفهوم المخزن وبين مفاهيم مجاورة له ومتداخلة/مشتبكة معه.

يقع الخلط الأول بين مفهومي: الدولة والمخزن؛ والحال أن أبسط تعريف قانوني يعطى للدولة[٨٠] يجعلها ترتكز على أسس ثلاثة كما هو معروف هي: الإقليم والشعب والسيادة؛ أما المخزن فلا يرتكز على هذه الأسس، حتى وإن كانت بعض مضامينه تتداخل معها. فالمخزن، من الناحية المبدئية الصرف، لا علاقة له بـ"الإقليم" أو "الشعب" بما هما مفهومان قانونيان محددان بدقة (فالأول يحيل على مجال بري وبحري[٨١] وجوي، بينما يحيل الثاني على عنصر السكان من حيث العدد والانتماء، مع التنبيه إلى الاختلاف القانوني الحاصل أيضًا بين "السكان" و"المواطنين" و"الرعية" وقد نبهنا إلى ذلك في مناسبة سابقة)، يمكن بالتأكيد الاحتجاج بالقول إن للمخزن أرضا، وشاهدنا الأكبر على ما نقول هي المقابلة الدارجة بين "بلاد المخزن"، أي المجال الخاضع لسلطة المخزن عبر ممثليه أو عبر الجباية أو الخدمة العسكرية (ڭيش ونايبة)، من جهة؛ و"بلاد السيبة"، أي المجال الخارج عن هذه السلطة، من جهة ثانية؛ لكن الاعتراض على هذا الادعاء يقوم من حيث كون المخزن اعتبر، في مناسبات كثيرة، بأن "أرض السيبة" أيضًا أرضه ولذلك شن عليها حروبا وقاد "حرْكات" ومعارك لا تحصى لِـ"أكلها". والشيء نفسه قد يقال عن السكان المقيمين بهذه الأرض ("مخزنا" أم "سيبة") حيث كانت السلطة تنهض لإخضاعهم، في علاقات - تشنج وصراع – سجالية لم تكد تهدأ حتى عشية الاستعمار، والواقع أن الدولة المغربية، والإسلامية عامة، بنت علاقتها مع السكان على أساس نظرية "الراعي والرعية"، وهي علاقة تستند إلى منزع ديني يتكئ على حديث شهير،[٨٢] لكن عمليا جرى تفريغ "الرعية" من كل معطى حقوقي، ليُصار إلى منظومة الواجب، في تغييب يكاد يكون شبه كلي للحق، فالرعية عليها واجبات وليست لديها حقوق، وأوجب هذه الواجبات هو السمع والطاعة للراعي، حتى لو كان هذا الراعي ظالما، أو وصل إلى منصبه بالشوكة... تحت طائلة الخوف على "بيضة الإسلام"، التي لم يمنعها ذلك كله من الانكسار؛ والحاصل أن الدولة شيء والمخزن شيء آخر، رغم مساحة التقاطع الحاصلة بينهما.

في مقابل "الإقليم" و"السكان" – عنصري "الدولة" الماديين الأولين – تحضر الدعامة الثالثة "السيادة" بما يفيد أن "المخزن" هو الذي كان يحتكرها، على الأقل في المجال الخاضع له، وذلك يتجلى من خلال جهازه التنفيذي والقضائي والعسكري، حيث لم يكن للإرادة الشعبية، في "الدولة المخزنية" أي اعتبار يذكر، لأن آليات ممارسة السلطة -إدارتها وتداولها وأشكال الاستفادة منها - تتم باحتكار من "المخزن" وبتفويض من السماء، ولا شأن للسكان/ الشعب بها، إلا من حيث كونهم ينفعلون بها ويخضعون لها. (خاصة إذا قارناها بالمفهوم الحديث ل"السيادة" الذي أرسى جون بودان Jean Bodin قواعده – مع شخصنة السيادة وربطها بالحاكم/ الملك -وتم التأسيس عليه في الدولة "الحداثية" التي انتهت إلى ربط "السيادة" بـ"الشعب").

الخلط الثاني الذي يقع، والذي نلحظه على مستوى التداول، يقوم بين "الحكومة" و"المخزن"، كما حصل لروبير مونطاني أعلاه، والحال أن الحكومة (وهي ليست "الدولة" بالقطع) هي الجهاز التنفيذي، أو الإدارة؛ بينما يتضمن المخزن آليات استعمال السلطة وممارستها (من تشريع وتنفيذ وعسكرة وقضاء... يضاف إليها مؤسسات أخرى تبدو من خارج الجسم المخزني، لكنها مرتبطة به وظيفيا كالزوايا الممالئة والشرفاء وعلماء البلاط...)، وواضح أن مساحة التداخل وحدوده بين المفهومين (المخزن/الحكومة) هو فقط تلك التقاطعات الحاصلة عند ممارسة السلطة التنفيذية، بالاصطلاح المعاصر، ولا شأن لباقي العناصر الأخرى (السلطتان التشريعية والقضائية والمؤسسة العسكرية وغيرها) به من حيث المبدأ (مع استحضارنا لأشكال الأنظمة الدستورية الحالية التي قد يحصل بينها "التوازن" و"التعاون" بين المؤسسات الدستورية، مما يعرفه دارسو القانون). ذلك أن الفصل بين السلط غير وارد في بنية التفكير المخزنية، وطرق تعاملها مع السلطة من حيث المبدأ أيضًا، لأن الحدود والفواصل بين "السلط" تغيب وتتماهى وتذوب في هذا الكيان/المخزن، الذي يتوحد في شخص السلطان/أمير المسلمين/أمير المؤمنين/الخليفة، أو "الوصي عليه" – وهو غالبا شخص واحد أيضًا - حال ضعف المخزن، أي "السلطان الشرعي" (الأحرى الذي تتوفر فيه شروط "المشروعية"، مع التنصيص على أن المشروعية هي غير الشرعية قطعا)، فهذا السلطان في النهاية هو ما يضفي على الفرد، أو المؤسسة، "مخزنيته(ا)"، أي أنه مصدر "المخزنية"؛ والحاصل أن "الحكومة" هي الجهاز التنفيذي للدولة، أي الإدارة العمومية، بينما المخزن هو هذه الإدارة العمومية زائد أشياء أخرى.

في صلب "المخزن" – ولا حاجة للقول: "المغربي" لأن المخزن بطبيعته لا يمكن أن يكون إلا مغربيا – هناك القصر؛ "النواة الصلبة" للمخزن تتكون في بؤرتها من المؤسسة الملكية؛ ليس الملك وحده أو الملك الشخص بل الملك المؤسسة، حتى

لو كان يجمع كل الاختصاصات بين يديه، لأنه كثيرا ما جرى في التاريخ فرض الوصاية على عدد كبير من الملوك الذين حكموا المغرب، وحول هذه النواة الصلبة للمخزن يتشكل محور سلطة يدور في فلكه ويرتبط به عضويا ووظيفيا، ويستمد "مخزنيته" منه...

ماذا يعني هذا؟ بأسلوب المخالفة يمكننا أن نتحدث عن مؤسسات سياسية أو دستورية مغربية (بالمعنى العام حتى في غياب دولة مركزية) لكن لا يمكننا الحديث عن "المخزن" في غياب المؤسسة الملكية؛ ولهذا – بالضبط -لا يمكننا الحديث عن مخزن بالنسبة لإمارة نكور، ولا برغواطة أو بني مدرار.. أو حتى الزاوية الدلائية وإمارة سلا الجهادية لاحقًا.

هل المخزن إذن هو "النظام السياسي"؟[٨٣]

عندما يجري الحديث عن "النظام السياسي" فإنه يغطي مساحة شاسعة من المجال الاجتماعي، أي كل المجتمع المشتغل بالسياسة أو المنشغل بها (على مستوى الممارسة) من سلطة سياسية قائمة إلى أحزاب (في السلطة أو المعارضة)[٨٤] وهيئات أو تنظيمات مدنية إلى مواطنين، ضمن نسيج "التسويق السياسي" - مشاركة أو عزوفا - وهلم جرا، فهو، أي النظام السياسي، يجمع كل النسق المرتبط بالسلطة (من حكام ومحكومين)؛ في حين يبدو "المخزن" أكثر اقترانا بدوائر الممارسين والمحتكرين للسلطة، لأنه يشمل "السلالة الحاكمة" زائد الأجهزة والتنظيمات المرتبطة بها، والمستفيدة منها (ومن الحكم عامة)؛ ما يعني أن مساحة التداخل بين المفهومين (المخزن والنظام السياسي) أيضًا ضيقة هنا.

لا يمثل "المخزن" من "النظام السياسي"، إذن، إلا الجزء المنظور إليه من زاوية المستفيدين من هذا النظام، لأن "النظام السياسي" – بالمعنى الذي توفره معطيات العلوم السياسية الراهنة – (دافيد إيستون مثلا) مفتوح بطبيعته، فهو يتضمن، من بين ما يتضمن، الأحزاب السياسية (ومن خلفها جميع المواطنين ولو نظريا كما بيّنّا أعلاه) المتنافسة للوصول إلى السلطة، أو للمشاركة فيها، أما "المخزن" فهو "مُغلق"، ليس بالمعنى الذي تضفيه "البنيوية" على الانغلاق، وإنما مغلق في العالية من جهة القصر؛ فالقصر المغربي - تاريخيًا - هو الذي يضفي على ما هو "مخزني" مخزنيته، صحيح أن لعبة المنتفعين من "المخزنية" تبدو أيضًا مفتوحة، لكن ذلك ليس إلا ظاهريا وشكليا، لأن حقل ممارسة السلطة يظل في الطابق العلوي الذي يحتكره القصر من خلال السلطان/ أمير المؤمنين، وعملية الحراك الاجتماعي-السياسي الظاهرية لا تتنافس إلا على المستويات الدنيا، فهي مفتوحة في هذه المستويات فقط، بما هي مجرد وظائف.

في هذا التاريخ المغربي الوسيط الممتد فإن تغيير "المخزن" جذريًا لم يتم إلا عبر تبدل السلالات الحاكمة، وهذا التبدل لم يكن يتم إلا عن طريق العنف، فالمخزن الحادث، أو الجديد، كان دائما يفجر سلفه (المخزن السابق) عن طريق الحرب، وفي الحالات الاستثنائية التي تتم داخل السلالة الواحدة يتم اللجوء إلى عنف من طبيعة أخرى، حيث يتم تصريفه عن طريق الاغتيالات والمؤامرات والدسائس...؛ وهكذا يتغير اللاعبون من دون أن تتغير اللعبة أو قواعدها. فالمخزن ليس مجرد مؤسسة (مثل الحكومة أو السلطة التشريعية أو الزاوية أو البيعة أو الخلافة...) لأنه خليط من هذه المؤسسات جميعا، وهذه النقطة تحديدا هي ما تجعله يتداخل مع مفهوم "النظام السياسي" -مع الانتباه إلى الفروقات التي حددناها أعلاه –؛ وللخروج من كل هذا السجال نتكئ، مرة أخرى، على الجهاز المفاهيمي الذي ابتدعناه في مكان آخر[٨٥] لنقول: ما المخزن، في النهاية، إلا "محور السلطة" الذي التف حول "الدولة-السلالة" واستفاد من الحكم ومن امتيازات السلطة العامة.

ننتهي من هذه التنبيهات، أولا، إلى أنه، من الناحية المبدئية، كان بالإمكان أن يصبح "المخزن"، بما هو مفهوم قانوني، مدعاة افتخار للمغاربة، لأنهم نجحوا في نحت "مفهوم سياسي" بحمولة مغربية، وعلامة "صنع بالمغرب"، ما يجعله يقف على قدم المساواة مع غيره من المفاهيم المستعملة في الدراسات القانونية والسياسية، غير أن الوجدان الجمعي العام كان له رأي آخر، عندما قرنه بالاستبداد والتسلط والطغيان،[٨٦] فغلب عليه هذا المعنى المتداول الدارج، وأبعده عن وظيفته القانونية الخالصة، فلم يكتسب مساحة – المساحة التي يستحقها - في المعجم القانوني العام.

يقودنا هذا التنبيه الأول، إلى الرُّسُوِّ عند تنبيه ثان، إلى مستويين من الدلالة عند لفظ "المخزن": المخزن الرسمي (على غرار "التصوف الرسمي")؛ والمخزن "الشعبي" (على غرار "التصوف الشعبي" أيضًا)، وذلك كما رسخ في المخيال، والوعي الجمعي، المغربي... لكنه يظل، مع ذلك، خاضعا لجدلية الثابت والمتحول.

٣/٣-الثابت والمتحول في الدولة المركزية المغربية

في مفهوم الدولة المركزية المغربية هناك ثابت وهناك متحول وهناك عملية "أيض".

أ) هناك ثابت هو الدولة من مدخل المخزن؛ أي الدولة التي يتم تصريفها في الحالة المغربية من خلال المخزن، ومساحة التقاطع بينهما، بما يجعلهما ("المخزن"/"الدولة") يتقاطعان في ثلاثة مستويات عمليا:

- المخزن مجال، أولا، (فنحن نقول: أراضي المخزن في مقابل أراضي السيبة)؛
- المخزن عنصر بشري، ثانيا، (قبائل مخزنية/قبائل سائبة)؛
- المخزن سلطة عليا، ثالثا (حيث نفهم من المفهوم مجموعة مؤسسات مدنية وعسكرية) تمارس سيادتها على المجال والسكان الخاضعين لنفوذها.

ب) في مفهوم الدولة المغربية هناك متحول: الدولة بمعناها العربي-الإسلامي الكلاسيكي (التي تُرجع الأصل إلى الفعل: دال، يدول، ومن ثم يتداول) تنتهي بالمضمون إلى التقاطع مع مضمون السلالة التي تتداول على الحكم وتحتكره (ويتسع مفهوم السلالة ليستوعب العناصر الداخلة فيها من أسر وأعيان وأهل الحل والعقد... لكنها جميعا تنتظم تحت مظلة اسمية لأسرة معينة وتُسيِّر الأمور باسمها)؛ وفي المغرب: الأدارسة؛ المرابطون؛ الموحدون؛ المرينيون؛ السعديون؛ العلويون...

ج) وفي المفهوم – الدولة المغربية – هناك "أيض" (Métabolisme) ، أي عملية هدم وبناء دؤوبة وحثيثة ودائمة: فالدولة/السلالة (بالمعنى العربي/الإسلامي الكلاسيكي المنوه به أعلاه المؤسس على السلالة وتداول الحكم) تبني الدولة المركزية، أي تعمل على إقامة البنيان القانوني للدولة (بالمضمون الغربي حيث الدولة "Etat" تدل على الثابت والقار) وتعمل على تقويتها وتعضيدها (ولا تعني هنا الإقامة والبنيان أن الدولة تكون صالحة أو فاسدة أو ظالمة... فهذه مفاهيم أخلاقية نسبية؛ أما ما يعنينا نحن في "البناء" فهو إقامة أجهزة الدولة ومؤسساتها، بالمعنى القانوني)؛ وهناك هدم، حيث مجموعة من القوى المناوئة (قبائل؛ زوايا؛ شرفاء...) تعمل – كل في ظروفها الخاصة – على الهدم والتقويض.

د) شئنا أم أبينا، فإن محاولة إرساء قواعد الدولة المركزية المغربية لم تظهر إلا مع الأدارسة، حيث الشكل الابتدائي للأمة (المنسجمة إلى حد ما) والمفضية إلى "الدولة-السلالة" المغربية (فمن بين الإمارات المنفية برز الاستثناء الإدريسي خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة)؛ أما قبل ذلك فلم تكن هناك دولة مركزية مؤسسة على وعي بالكيان والوجود والانتماء، أي مغربية.

مع التنصيص على أن العملية كلها مرتبطة بالشعور والوجدان قبل أي شيء آخر، وفي هذا المستوى علينا أن نفهم بأن الانتماء إلى المجال شيء، والانتماء إلى الدولة شيء آخر؛ علينا أن نفهم أيضًا بأننا أمام شأن بشري غير متجانس بالمطلق كما قد يعتقد بعضهم، وهو أمر ما زال ينطبق حتى على الوضع الراهن، فـ"مجتمع" – إن جاز إطلاق هذا المفهوم - مدينة وجدة في أقصى المغرب الشرقي أقرب في عاداته وتقاليده ولهجاته... إلى الغرب الجزائري منه إلى مجتمع منطقة الفحص أو سوس، ورغم ذلك فهو (أي مجتمع وجدة) ينتسب إلى المغرب الأقصى لأن الشعور، أو الوجدان العام، يشده إلى هذا الانتماء. إن الانتماء إلى الدولة – في النظر الإسلامي -يتشكل تحت قواعد دينية؛ "المشروعية" دينية سواء تأسست على منطق البيعة الرضائي، ظاهريا، أو منطق الغُلب والشوكة، عمليا، والعلاقة الجدلية القائمة بينهما؛ ولتقريب ذلك يمكن أن نضرب مثلا عن بيعة إدريس الأول في بلاد المغرب؛ إن المتابعة الميكروسكوبية للعملية تجعلنا ننتهي إلى السؤال: ما الذي يجعل شخصا غريبا عن مجاله الجغرافي-الاجتماعي يصبح حاكما فيه وسيدا عليه؟ ولا يحضر الجواب مبدئيا على هذا السؤال إلا من مدخل ديني، وشعور وجداني داخلي، هو الذي جعل قبيلة "أوربة" تشعر بأن هذا الرجل الغريب عنها أهلٌ لأن يصبح حاكما عليها فتبايعه؛ لكن لننتبه إلى الفخ الذي تنصبه لنا المصادر (ابن أبي زرع مثلا) وهي تقول: «ثم بعد ذلك أتته قبائل زناتة وأصناف قبائل البربر من أهل المغرب؛ منهم زواغة وزواوة ولماية ولواتة وصدراتة وغياثة ونفزة ومكناسة وغمارة؛ فبايعوه ودخوا في طاعته؛ فقويت أموره وتمكن سلطانه؛ ووفد عليه الوفود من سائر البلدان؛ وقصد إليه الناس من كل صقع ومكان؛ فاستقام أمره بالمغرب وأخذ جيشا عظيما... فخرج غازيا»؛[٨٧] إن الإخباري هنا، والضمير يعود على ابن أبي زرع، جعل من "تكوين الجيش والخروج للغزو" آخر مرحلة، بعد أن وفدت القبائل من كل حدب وصوب مبايعة، وفي هذه الحال لنا أن نتساءل: ما الداعي للخروج إلى الغزو إن كانت القبائل قد بايعت طوعا؟ بل ما الداعي لتشكيل الجيش أصلا، إن كانت الأمور قد جرت على هذا النحو؟ غير أن متابعة مجريات الأمور على الأرض، كما حصلت فعلا، تجعلنا نخرج بقناعة مفادها أن الذي بايع فعليا هو "أوربة"، أو ربما أوربة والمناطق القريبة منها، التي يتوجب أن يتوافر لها شرطان: أولا السماع بمقدم الرجل، وثانيا الاقتناع بدعواه؛ وهو أمر يبدو بعيدا عن الواقع ولم ينعقد حتى للنبي في زمانه، إلا بعد اتصال ودعوة وغزو...؛ فالقبائل لا تدخل

في الطاعة إلا رغبة أو خوفا أو انكسارا، وفي حالتنا هذه فإن أوربة بايعت رغبة لكن القبائل الأخرى – التي ستدخل مجال الطاعة للدولة - بايعت إما خوفا من جند أو انكسارا بعد هزيمة؛ لكن هذه القبائل جميعها (بغض النظر عن طريقة دخولها في الطاعة) قد دخلت عمليا المجال الخاضع للسلطان، وبدأت تبلور هذا الشعور بالانتماء إلى مجال واحد (ما سيعرف لاحقا بالمغرب الأقصى)، مع أنها لا تنتمي إلى "الدولة-السلالة" التي تبسط عليها سلطانها.

وبعد تجربة الدولة المركزية الوسيطية الصغرى، ممثلة في الأدارسة، عبرت دولة "السلالة-الأمة" من هذا الشكل الجنيني إلى مرحلة الظهور والبروز على المستوى الدولي مع تبلور ونضج الدولة المركزية الوسيطية التي اكتسبت صفة التماد في الزمان: بين تمدد المجال وتقلصه (المرابطون؛ الموحدون؛ المرينيون؛ السعديون؛ العلويون إلى غاية المرحلة الكولونيالية)؛ لكن هذا التمدد والانكماش في النهاية هو ما سيصنع عمليا مجال "أهل المغرب" وسيشعرهم فيه بخصوصيتهم وتفردهم عن الآخرين، خاصة بعد التجربة السعدية، التي حددت الملامح العامة لهذا المغرب "الأقصى" و"هوية" سكانه المتفردة، وأهم ما يبرز فيه هذا التفرد هو طبيعتهم المتمنعة. وعلى هذا التنضيد سيستقر الوضع النهائي في المرحلة "ما بعد الكولونيالية"، التي تغيت إعادة البناء على الإرث التاريخي، وهي مرحلة "الأمة" الدستورية، أي المنظمة بشكل أدق بنص الدستور، على غرار ما يحدث في "الدولة الغربية"، والذي سنعود إلى مناقشته لاحقًا.

وبقدر ما سعت السلالات إلى البناء (في عملية الأيض) سعت القوى التي تجنح نحو الانفصال وإثبات الذات – في علاقة جدلية – إلى الهدم (في عملية الأيض الدؤوبة دائمًا) وهو ما نلاحظه جيدا عند قيام أي دولة/سلالة حاكمة أو انهيارها: محاولة بناء (مع الأدارسة) في جو تعمل فيه كيانات أخرى على الهدم (الإمارات المنفية على رأي القبلي)؛ تضعف الدولة فيشتد سعير الهدم (القرنان: من ٣٥٠هـ إلى ٤٥٠هـ)؛ تتجدد محاولة البناء مع "الدولة-السلالة" المرابطية، فالموحدية، ثم هدم؛ ثم بناء (مع المرينيين)، وهدم آخر عند ضعف الوطاسيين؛ والشيء نفسه يتكرر عند بداية وانتهاء "الدولة-السلالة" السعدية، وبداية "الدولة-السلالة" العلوية؛ والمحصلة أن هذه "الدولة المتحولة" (بمعنى السلالات التي تداولت على الحكم)، هي التي ستفرز، وترسي، لنا في النهاية "الدولة الثابتة" (بالمعنى القانوني المؤسساتي)؛ لكن في شكل "دولة-أمة" غير ناجزة، أو غير مكتملة، تعبر عنها "دولة السلالة–الأمة".

تنتصب هنا ملاحظتان جوهريتان: أ) الدولة لم تكن تحتكر العنف، فالمجتمع مسلح وهو ما يشجع على انطلاق الهدم في أي لحظة. ب) ليس هناك من معنى ثابت للحدود السياسية، كما نعرف اليوم، بل الحدود ظرفية، مطاطة، وهلامية... فحدودك تنتهي حيث تنتهي قُوَّتك.

هكذا، ومع عدم احتكار الدولة للعنف وعدم ثبات الحدود نشأت علاقة توتر دائمة مع السكان، أو القبائل. منطق الحكم، الذي يتأسس على المشروعية الدينية، يبحث دائما عن القوة="الشوكة"، علما بأن "الشوكة" نفسها مبررة بالدين، لكن الحاكم لا يستطيع أن يستمر في علاقته المتوترة بالمحكومين، ما لم يُحوِّل الحكم إلى حق والطاعة إلى واجب، كما تعلمنا قواعد السياسة، وهو ما لم تنجح فيه أي دولة في المغرب، حتى مطلع القرن العشرين. ينشأ عن هذا التوتر الدائم تحريك المخزن للقبائل، وتهجيرها من أرضها الأصلية، عقابا لها عن ثورة/فتنة أو انتفاضة...، وفي المقابل منح أراض جديدة لقبائل أخرى، مكافأة على النصرة والتأييد أو العسكرة...، وكلما تغيرت الدولة، أي السلالة الحاكمة، إلا وتغيرت قواعد اللعبة والاشتباك، وهو ما ساهم في إذابة الوشائج القائمة بين عناصر "القبيلة" وأرضها الأصلية (تكرر ذلك في مناسبات عديدة من تاريخ المغرب لكن أحسن مثال يُضرب على ذلك هو ما حصل مع الهجرات العربية مع بني هلال وبني سليم، وكذا ما قام به السلطان إسماعيل في مناسبات لاحقة؛ ثم الاستعانة بـ"الطُّرَّاء" – في الاصطلاح الخلدوني - لتقوية الجهاز العسكري للدولة في عدة مناسبات أيضًا)؛ ربما يكون قد نشأ بين هذه القبائل وشائج حميمة مع أرضها الجديدة، لكن هذا قد يساهم في تناسي الشعور بالانتماء للمكان القديم، الذي يظل مُخزَّنا في الذاكرة، ويتم توسيعه – بتطعيمه – بمجال جديد أوسع، إنه "الوطن" بدل "رَبْع" القبيلة ومضاربها، وهو ما يفسر عندنا وجود صنهاجة في الصحراء، وصنهاجة في منطقة جبالة؛ هنتاتة في جبال درن وهنتاتة في بلاد إفريقية؛ لمهاية في المغرب الشرقي ولمهاية في هضبة سايس... وفي هذه العلاقة المتوترة تغيب الملكية الخاصة للأرض، بما في ذلك أراضي الجموع أو الأراضي العرشية؛ وهو ما ينعكس على مفهوم "السيادة" نفسه: فالدولة هي المالك الوحيد للأرض؛ والسلطان ممثل الدولة ومجسدها وبالتالي مالك الأرض؛ وذلك يستند إلى الدين مرة أخرى (أراض فتحت صلحا؛ أراض فتحت عنوة؛ أراض أسلم عليها أهلها، مما فصلت فيه كتب الفقه والسياسة الشرعية، وتم تكييفه وفق حاجيات الدولة في كل مرة)؛ لنصل في النهاية إلى أن السلطان يتعامل،

في موضوع العلاقة: "الأرض–القبائل"، حسب الظروف الخاصة، فتنشأ عندنا قبائل الكْـيش وقبائل النايبة والقبائل السائبة. لكن السلطان، بمعنى الدولة، عندما يحرك إحدى القبائل – غنما أو غرما – فإنما يحركها داخل المجال الذي يمتلكه، أي الذي يفرض سلطته عليه، بعبارة أخرى "الوطن" حتى ولو لم يحضر هذا المفهوم في ذهنه.

خَاتِمَةٌ

سوف تُنشر الخاتمة في نهاية الجزء الثاني من الدراسة لاحقًا

الاحالات المرجعية:

(١) ننشر هنا القسم الأول من هذه الدراسة المطولة، على أمل نشر القسم الثاني منها في عدد قادم.

(٢) سنعود لتحديد مستوى تحقق "الدولة-الأمة" فعلا، أثناء التحليل، لكن مبدئيا سنستعمل مفهوم "الدولة-الأمة".

(٣) فائض عن الحاجة التذكير بأن لكل مفهوم حمولته القانونية الخاصة (السكان/Population؛ الشعب/Peuple؛ الأمة/Nation؛ الرعايا/Sujets؛ المواطنون/Citoyens).

(٤) ناقشنا هذا المفهوم لأول مرة عندما كنا بصدد تهيئ أطروحة الدكتوراه سنة ١٩٩٨، وذلك في معرض التعقيب على قول القبلي الذي كتب بأن مفهوم "المغرب الأقصى" استعمل لأول مرة من قبل الشريف الإدريسي. (محمد القبلي، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط -علائق وتفاعل**، توبقال، ١٩٩٧م، ص. ٧٤.) انظر: غوردو، الارتزاق بالدولة المركزية المغربية الوسيطية، أطروحة دكتوراه، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، سنة ٢٠٠٢، مرقونة، ص. ١٥ وما بعدها. ورغم أن الأستاذ القبلي قد أشرف على كتاب "تاريخ المغرب – تحيين وتركيب" إلا أنه أحال عند ضبط مفهوم المغرب الأقصى على عمله المنوه به أعلاه (الدولة والولاية والمجال)، وإن كان قد أشار إلى أن المفهوم/المغرب الأقصى اقترن ظهوره ببداية القرن ٥٦/١٢م زمن المرابطين. انظر **تاريخ المغرب – تحيين وتركيب**، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ٢٠١١، ص. ١٢.

(٥) على ذمة ابن عبد الحكم، **فتوح إفريقيا والأندلس**، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٤، ص. ٣٩. بينما يرد على ذمة الكلبي باسم "أفريقش الحميري"، وعلى ذمة المسعودي "أفريقش بن أبرهة"، بينما هو "أفريقش بن قيس" عند ابن حزم. انظر الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج. ١، ص. ٦٠-٦١.

(٦) ينتسب المصريون (جماعة من الناس) إلى مكان معين هو مصر؛ بينما ينتسب جبل طارق (المكان) إلى شخص هو طارق بن زياد.

(٧) ستظل إسبانيا نفسها جزءًا من الشرق الحضاري طوال التاريخ الوسيط، لكن تحت مسمى "بلاد الأندلس".

(٨) قبل ذلك كان اليونانيون يطلقون اسم "ليبيكا" (ومن ثَمَّ اسم "الليبيين") على مجموع شمال أفريقيا الواقعة غرب مصر، أما الرومان فميزوا بين إقليم قرطاجة، وإقليم نوميديا، وبلاد المور غربا. انظر عبد العزيز غوردو، **"الفتح الإسلامي لبلاد المغرب – جدلية التمدين والسلطة"**، طبعة أولى ورقية، وجدة، ١٩٩٨؛ ثم طبعة ثانية إلكترونية، دار ناشري، الكويت، ٢٠١١، ص. ٩. وعمومًا يمكن التمييز فيما يتعلق بالتسمية بين فترتين كبيرتين، الأولى تمتد من القرن الثامن إلى القرن الثالث ق.م. وغلبت فيها تسمية "الليبيين"؛ والثانية تغطي القرون الثلاثة التي سبقت الميلاد وتقترن باسم "الموريين"؛ وإن كان لفظ "الموري" أصبح ينطبق بالضبط على المجال المغربي (المغرب الأقصى). انظر: **تاريخ المغرب – تحيين وتركيب**، ص. ٨٤-٨٥. غير أننا ننبه، في هذا المستوى من التاريخ القديم، إلى أنه من الصعب الحديث عن بداية تشكل "أمة" بالمعنى السياسي، رغم قدم تعمير المنطقة؛ ذلك أنها ظلت منفعلة بالقوى الأجنبية الخارجية (فينيقية؛ قرطاجية؛ رومانية) أكثر من القوى الداخلية، التي كان يغلب عليها الطابع القبلي؛ وسنطور النقاش حول هذه النقطة لاحقًا.

(٩) دخلنا في هذا النوع من الاشتباك، واستفضنا فيه، في كتاب "**الفتح الإسلامي لبلاد المغرب**"، مرجع سابق، ص. ٩ وما بعدها.

(١٠) نعني المصادر المختصة التي يمكن أن يرد فيها "المغرب الأقصى" بشحنته المفهومية التاريخية أو الجغرافية، أما المعنى العام الدارج أو حتى الأدبي الملغز فغير ذلك كما بينا وسنبين لاحقا مع ابن هانئ الأندلسي وابن خلكان...

(١١) نقصد هاشم العلوي القاسمي، **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، ١٩٩٥. الذي تعامل مع مفهوم "المغرب الأقصى" باعتباره معطى قائمًا في القرن ٥٤/١٠م، حتى وإن اعتبره "هلامي الدلالة" (ص. ٤٠)؛ لكنه لم يتساءل حتى إن كان المفهوم رائجًا، أو مبتدعًا، وقتئذ، رغم أنه خصص حيزًا مهمًا من أطروحته للدراسة المصدرية (من ص. ١٦ إلى ص. ٣٩)، ورغم أننا نقرأ عنده فصلاً كاملاً (من ص. ٥٥ إلى ص. ١٣٨) بعنوان "الجغرافية التاريخية للمغرب الأقصى أو البلاد والعباد"، ذلك أن كل ما سرده فيه يتعلق ببلاد المغرب، كوَحَدة عامة، ولا نلمس فيه بأن الدارس قد نجح في عزل "المغرب الأقصى" - عن باقي بلاد المغرب - فعلا بسمات أو خصوصيات مميزة.

(١٢) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، مرجع سابق. وقد يشفع للناصري أنه كتب تاريخًا عامًا للمغرب حتى القرن التاسع عشر، كما أن البحث التاريخي -في زمنه - لم يكن قد راكم تجربة على مستوى الكتابة المنهجية العلمية، بل ظل حبيس التصور المتوارث عن مدرسة "الحوليات" التقليدية التي وضع أسسها الطبري (ت. ٥٣١٠/ ٩٢٣م).

(١٣) ابن عبد الحكم، **فتوح إفريقيا والأندلس**، ص. ٢٨، ٣٣، ٤٠، ٤٦، ٥٠، ٥٥...

(١٤) البلاذري، **فتوح البلدان**، تحقيق الأخوين الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٩٨٧، ص. ٢٢٧، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩...

(١٥) ابن خرداذبه، **المسالك والممالك**، طبعة ليدن، ١٨٨٩، (أعادت طبعه دار صادر، بيروت، د. ت.)، ص. ٥، ٨٣، ٨٥...

(١٦) قدامة بن جعفر، **نبذ من كتاب الخراج**، طبعة ليدن، ١٨٨٩، (أعادت طبعه دار صادر، بيروت، د. ت.)، ص. ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٦٦.

(١٧) الاصطخري، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال الحيني، منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص. ٣٣-٣٨.

(١٨) ابن حوقل، **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٦، ص. ٦٤ وما بعدها.

(١٩) الرقيق القيرواني، **تاريخ إفريقية والمغرب**، تحقيق عبد الله العلي الزيدان وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠، ص. ٨، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٣...

(٢٠) أبو عبيد البكري، **المسالك والممالك**، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٢، ص. ٩٠، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩...

(٢١) الاصطخري، مصدر سابق، ص. ٣٣؛ وفي مثل هذا المعنى نقرأ من قصيدة للمعتمد بن عباد عندما وقع أسيرًا:

غريب بأرض المغربين أسير *** سيبكي عليه منبر وسرير (**قلائد العقيان**، مجلد ١، ص. ٩٤.)

(٢٢) الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦، مجلد ١، ص. ١٨.

(٢٣) الإدريسي، ص. ٢٣.

(٢٤) نفسه، ص. ٢٤.

(٢٥) نفسه، ص. ١١، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٤٠، ١٠٣، ١٠٤...

(٢٦) نفسه، ص. ١١ مثلاً.

(٢٧) نأسف، والحال هذه، أننا نفتقد عددًا من المصادر المهمة لتاريخ، وجغرافية، المنطقة خلال القرن الرابع الهجري، ونعني بها مؤلفات محمد بن يوسف الوراق، خاصة منها كتاب "أفريقية وممالكها".

(٢٨) كان واليا مع أخيه جعفر على المسيلة – من أعمال الزاب – من قبل العبيديين.

(٢٩) راجع ديوان ابن هاني الأندلسي، ط. دار بيروت، ١٩٨٠، ص. ٦٨. وفي تبيين المعاني (زاهد علي، **تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ الأندلسي المغربي**، مطبعة المعارف، مصر، ١٩٣٢، ص. ١٤٠.) نقرأ: إنه (أي أبا زكريا/ الممدوح في القصيدة) "قصد المغرب الأقصى بشدة قوته فجعله ساكنا وقد كان مضطربًا قبل ذلك...".

(٣٠) الفتح بن خاقان، **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان**، تحقيق حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار، ١٩٨٩، م. ٢، ص. ٩٢٦.

(٣١) **قلائد العقيان**، مصدر سابق، م. ٢، ٩٢٥.

(٣٢) المصدر نفسه، م. ١، ص. ١٤.

(٣٣) يمكن العودة مثلاً إلى: ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص. ٨٩، ٩١، ١٥٤... ؛ وابن حوقل، **صورة الأرض**، ص. ٦٥؛ والبكري، **المسالك والممالك**، ص. ١٤، ١٥، ٣٩، ٧٢...؛ والقيرواني، **تاريخ إفريقية والمغرب**، ص. ١٤، ١٥، ٣٩، ٧٢...؛ والاصطخري، **المسالك والممالك**، ص. ٣٣، ٣٤...

(٣٤) يراجع، على سبيل العد لا الحصر، الاصطخري، ص. ٣٧؛ والبكري، ص. ١٨٠، ١٩٠، ١٩١... في سياقات تشبه تماما القول "أقاصي الصين" أو "أقصى الشرق"، انظر البكري، ص. ١٧٨، ١٨١، ١٨٢...

(٣٥) العبارة هنا لابن خلدون، المقدمة (**المجلد الأول من كتاب العبر**)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٦٤.

(٣٦) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص. ٦٤.

(٣٧) نعلم بأن تأخر احتلال المغرب لم يكن فقط لأسباب ذات طبيعة داخلية (أي بسبب قوته) بل لأسباب خارجية أيضًا، تؤكدها شراسة المنافسة التي احتدمت بين الدول الإمبريالية حوله؛ وربما تكون هذه المنافسة الشرسة نفسها دليلاً على خصوصية هذا "المغرب" وتفرده.

(٣٨) سنة ١٩٩٢م سنة مصادقة البرلمان المغربي (المؤلف من غرفة واحدة وقتها) على معاهدة ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر، التي وُقعت قبل ذلك بعشرين سنة، أي سنة ١٩٧٢م، وهي إجراءات تشبه التحفيظ العقاري فيما يتعلق بملكية الخواص، لكن على المستوى الدولي. ورغم ذلك فإن مشكل الحدود ما زال قائما تشهد عليه أحداث منطقة "العرجة" (مارس ٢٠٢١م)، وكذا المناطق التي مازالت محتلة من طرف الإسبان.

(٣٩) تم ذلك في ١٤ أكتوبر من سنة ١٨٣٩م عندما تبنت السلطات الفرنسية تسمية الجزائر– التي اقترحها الجنيرال شنايدر - وأطلقتها على مجموع الأراضي التي كانت تحتلها من المغرب الأوسط التاريخي، وتأخر ضمها للصحراء إلى ما بعد سنة ١٩٠٢م، وألحقت أجزاء من المغرب سنة ١٩٥٦م. وبعد نجاح هذه التسمية سيطلق الجغرافيون والمؤرخون الفرنسيون اسم تونس/المدينة على بلاد المغرب الأدنى، أو إفريقية، التاريخية أيضًا.

(٤٠) معروف بأن أوربا خطت خطوة كبيرة في اتجاه ترسيم حدودها قانونيا منذ اتفاقية، أو صلح، وستفاليا لعام ١٦٤٨، وهو الأمر الذي لم يتحقق لباقي بلدان العالم، ومنه بلاد المغرب، إلا في فترات متأخرة مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية.

(٤١) أو حتى أكثر من مملكتين، في ظروف معينة، أشهرها التي سبقت قيام الدولة العلوية. لكن المنحى العام هو وجود مملكتين كبيرتين تتوزعان المجال العام للمغرب الأقصى، مع وجود إمارات صغيرة تدور في فلكها. (مملكة فاس ومملكة مراكش مع الوطاسيين وبداية السعديين؛ مملكة فاس ومملكة مراكش عند انهيار الدولة السعدية؛ إمارة الدلائيين والإمارة العلوية حتى منتصف القرن ١٧م).

(٤٢) معروف بأن الذي رسخ هذا النعت هو المؤرخ المجهول، في كتابه الشهير: تاريخ الدولة السعدية الدرعية التكمادارتية؛ حيث

يرد اللفظ: "السعدية" بالمعنى القدحي الذي يطعن في مشروعية الحكم؛ بما أنه ينسب هؤلاء الـ"الشرفاء"؟ إلى حليمة السعدية (مرضعة النبي).

(٤٣) استفحل الأمر في نهاية القرن ١٩م ومطلع القرن ٢٠م، حيث انتشرت عملات كثيرة في الأسواق المغربية، وكثر تزييفها، حتى عاد الناس للتعامل بالمقايضة.

(٤٤) عثر على بقايا الإنسان القديم بمنطقة "إيغود" (نواحي مدينة اليوسفية المغربية) منذ ستينيات القرن الماضي، لكن الكشف الذي تم سنة ٢٠١٧ بالعثور على بقايا "إنسان عاقل" قديم تعود إلى أزيد من ٣١٥ ألف سنة، تجعل منه أقدم ما عثر عليه الكشف الأركيولوجي لحد الآن.

(٤٥) تحيل كلمة "جنتس" على الجد المشترك، أي الانتماء إلى أصل واحد، أو على الأقل الاعتقاد فيه، وهو ما يعني الانتماءات القبلية/العشائرية... انظر محمد القبلي وآخرين، **تاريخ المغرب – تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ٢٠١١، ص. ١٠٠.

(٤٦) نستحضر القول الخالد لسقراط: "حمدا للآلهة التي جعلتني حرا ولم تجعلني عبدا، وجعلتني ذكرا ولم تجعلني أنثى، وجعلتني أثينيا ولم تجعلني غير ذلك."

(٤٧) الفرشة النظرية لأنماط السلطة بتفصيل في: **الفتح الإسلامي لبلاد المغرب – جدلية التمدين والسلطة**، دار ناشري، الكويت، ٢٠١١، الباب الثالث، ص. ٣١ وما بعدها.

(٤٨) حذار أن يورطنا مفهوم "مَلِك" (بالأمازيغية: أكليد/أجليد/أجديد) في مطبات نحن في غنى عنها: ملك السويد هو غير ملك إنجلترا أو بلجيكا، وملك إسبانيا هو غير ملك المغرب أو الكمبودج أو إيسواتيني... وإذا عدنا بالزمن إلى الوراء، أبعد قليلا، فإن الملك في روما هو غير الملك في الحيرة أو بابل... وعندما هاجر النبي إلى يثرب كانت الأنصار، وبالذات الخزرج، تستعد لتمليك سعد بن عبادة عليها، رغم أنها مجموعات قبلية، وقبل ذلك عرضت قريش على النبي نفسه "المُلك" فأباه (على ذمة المراجع المتوفرة)؛ لنخلص إلى أن مضمون المفهوم/"المُلك" رهين بظروف إنتاجه.

(٤٩) اللفظ "أكليد" يعني في الأصل البربري "الملك" أو "الزعيم" في الوقت نفسه. انظر محمد القبلي وآخرين، **تاريخ المغرب – تحيين وتركيب**، ص. ١٠٧.

(٥٠) هذا إذا سلّمنا لهذه الكتابات بأنها صمدت أمام أشكال التزييف والزيادة والنقصان... مما تعرض له الوثائق التاريخية؛ فرحلة سكيلاكس هذه، مثلا، التي يفترض أنها تعود إلى القرن ٤ ق. م. لم يصلنا منها إلا مخطوط واحد يعود إلى أواخر القرن ١٢م (أي أن المسافة الزمنية بين النصين تقدر بحوالي ١٦٠٠ سنة!).

(51) Robert Montagne, Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc, Edit. Librairie Félix Alcan, Paris, 1930, p. 3.

(٥٢) نستعمل مفهوم "العصر الحديث"، هنا، بالمضمون الذي أنتجته فلسفة التاريخ الغربية، فقط لتبسيط الأمور أمام القارئ؛ لكن ذلك لا يمنعنا من الاحتفاظ بحق الاعتراض عليه، وهو ما يشكل مدخلا أساسا لاستيعاب هذه الورقة.

(٥٣) لن تجد أي دولة جزائرية في كل التاريخ، ما قبل الاستعماري، بسطت سلطتها – ولو لفترة ظرفية قصيرة – على كل مجالها السياسي الحالي؛ ولذلك فإنه يصعب في الواقع الحديث عن تاريخية "أمة" جزائرية بأي شكل من الأشكال.

(٥٤) نلمس هذا الإشكال لدى مؤلفي كتب التاريخ والمقررات المدرسية الجزائريين، في محاولاتهم اليائسة لترقيع معالم "هوية" خاصة منتظمة طوال التاريخ، وتستوعب كل المجال الجزائري، بحدوده الراهنة.

(٥٥) ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.ج. ٦، ص. ٢١٩-٢٢٠. ويوافقه في ذلك ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تعليق محمد الهاشمي الفيلالي، المطبعة الوطنية، الرباط، ١٩٣٦م، ج. ٢، ص. ٤٥-٥١.

(٥٦) ليس هناك رحالة أو جغرافي واحد (في التراث العربي الإسلامي) يميز بين القرية والمدينة، وقد تابعنا ذلك متابعة مجهرية في كتاب: "الفتح الإسلامي – جدلية التمدين والسلطة".

(٥٧) هكذا وصف ابن سلام يثرب (قرية المدينة)، انظر ابن سلام الجمحي، **طبقات الشعراء**، اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، دار النهضة، بيروت، د. ت.، ص. ٢٥.

(٥٨) حتى مطلع القرن العشرين، عندما زار فوانو مدينة وجدة، مثلا، وكتب عنها مونوغرافيته الشهيرة؛ ظلت أحياء المدينة تعرف بانتمائها العشائري: أولاد عمران؛ أولاد عيسى؛ أولاد الكاضي... انظر

Louis Voinot, Oudjda et l'amalat, Publications de la Société de Géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, Oran, 1912, p. 32.

ونعتقد بأن المدينة كلما كانت صغيرة إلا وكانت أقرب إلى القرية، التي تسحب السكان نحو العلاقات القائمة على البداوة، وبالتالي القبلية؛ وكلما كانت المدينة أكبر إلا ومالت نحو تذويت السكان فيها ونقل سلوكياتهم إلى مستوى آخر، يتجاوز القبيلة ويحقق النقلة النوعية الأولى نحو المواطنة.

(٥٩) اللفظ: "stato" "Etat"/"State" نفسه لم يظهر إلا حوالي سنة ١٥١٣م؛ ومن ابتداع مؤسس علم السياسة مكيافيللي، الذي ظل يحلم بدولة/أمة إيطالية إلى غاية وفاته (١٥٢٧م).

(٦٠) لا يعني الارتزاق قدحية الدلالة بالضرورة، فهو مجرد إشارة إلى أن الجند يتلقى أرزاقه، أي رواتبه، من بيت المال.

(٦١) نمدد مفهوم "القروسطي" لينسحب على العصر الحديث وقسم كبير من المعاصر، أي إلى غاية احتلال المغرب سنة ١٩١٢م.

(٦٢) ناقشنا كل هذا الركام (ابن خلدون ومن كتبوا عنه أو حوله) في أطروحة كاملة: الارتزاق في الدولة المركزية المغربية الوسيطية؛ وقد نشرت منجمة في عدة مناسبات.

(٦٣) والشاهد على ذلك هو نظرة الفقه الإسلامي للأرض: هل فتحت صلحا أم عنوة أم أسلم عليها أهلها؟ والراعي يتعامل مع رعيته بناء على مخرجات الجواب؛ والمشكلة أنه كلما تبدلت الدولة، أي السلالة الحاكمة، إلا وتبدلت مخرجات الجواب.

(٦٤) حتى إن تيودور ستيك (Théodore Steeg) قال قولته الشهيرة: "Au Maroc, gouverner, c'est pleuvoir".

(٦٥) الاتحادات (الفيدرالية والكونفدرالية)/ تشظي مفهوم السيادة بمعناه القطري وذوبانه في مضمون التكتلات، نموذج الاتحاد الأوربي؛ المنفتح على فكرة "المواطنة العالمية" التي نادى بها هابرماس، ولو أنها تظل فكرة طوباوية إلى حدود زمننا الراهن.

Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action (1989); and: The Structural Transformation of the Public Sphere (1989). Voir Qussi: Mortier Poline: Les métamorphoses de la souveraineté, Thèse de doctorat en droit public, Ecole doctorale Pierre Couvrat, Université d'Angers, France, Année 2011.

(66) Bernard Guenée, L'Occident aux XIVe et XVe siècles : Les Etats, Paris, P.U.F., 1971.

(٦٧) مع احتفاظنا بحق الاعتراض على استخدام كلمة "دولة" Etat بمدلولها القانوني في هذا المستوى، لأنها لم تظهر إلا في وقت متأخر كما هو معروف، حيث يعتبر نيقولا مكيافيللي أول

من استخدمها، بالمعنى الذي نعرفه اليوم، مطلع القرن ١٦ م. قبل ذلك كانت تستعمل مفردات أخرى للدلالة على المفهوم منها: كلمة koinonia politike الإغريقية، وكلمة res publica اللاتينية.

(٦٨) "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ" (آل عمران/١٤٠).

(٦٩) يشهد على ذلك حديث نبوي أشهر من نار على علم: "مَثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى".

(٧٠) «فخرج ميسرة [المطغري] في بضعة وعشرين رجلاً فقدموا على هشام فلم يؤذن لهم، فدخلوا على الأبرش فقالوا: أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزو بنا وبجنده، فإذا غنمنا نفلهم، ويقول: هذا أخلص لجهادنا، وإذا حاصرنا مدينة قدمنا وأخرهم، ويقول: هذا ازدياد في الأجر ومثلنا كفى إخوانه، ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا فجعلوا يبقرون بطونها عن سخالها يطلبون الفراء الأبيض لأمير المؤمنين فيقتلون ألف شاة في جلد، فاحتملنا ذلك، ثم إنهم سامونا كل جميلة من بناتنا، فقلنا لم نجد هذا في كتاب ولا سنة ونحن مسلمون.» ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩، ج. ٣، ص. ٤٧.

(٧١) يراجع عن المخزن:

Erckmann, Le Maroc moderne, in-8°, Paris, 1885 ; Eugène Aubin, Le Maroc d'aujourd'hui, in-18, Paris, 1904; H. Gaillard, Le Mahhzen, étendue et limites de son pouvoir (Congrès de l'Afrique du nord, 1908, et Bulletin de la Société de Géographie d'Alger, 1909) — Id., Fez, in-8°, Paris, 1909; Michaux-Bellaire, Revue du Monde musulman et Archives marocaines, passim; Augustin Bernard, Le Maroc, 4(ème) édit. Librairie Félix Alcan, Paris, 1916, p. 237 et sui.

(72) Robert Montagne, Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc, p. 5.

(٧٣) وهو ما بيّنّاه في فصل سابق بعنوان: "الجغرافيا أولاً".

(٧٤) محمد القبلي، **الدولة والولاية والمجال**، ص. ٧٤.

(٧٥) محمد القبلي، **الدولة والولاية والمجال**، ص. ٧٥. استعمل مفهوم "المخزن" أيضًا قبل هذا التاريخ، وورد ذكره كتابة في العديد من المصادر من أقدمها البيذق، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧١م، ص. ٣٨؛ وص. ٥٧..

(٧٦) ابن وردان، **تاريخ مملكة الأغالبة**، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص. ٤١.

(٧٧) يتلخص المخزن عند العروي في "جيش وديوان (سيف وقلم). من يحمل هذا أو ذاك، الجندي والكاتب، فهو مخزني، وأسرته مخزنية إذا توارث المنصب." **من ديوان السياسة**، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٠، ص. ٣٠-٣١.

(٧٨) "صفوة القول إن لفظ مخزن بعدما استعمل لنعت مستودع محلي تخزن فيه الأموال الموجهة إلى بيت مال الأمة الإسلامية، اقتصر في مرحلة ثانية على التعبير عن خزينة المغرب عندما ظهرت مستقلة مع الدول البربرية التي حكمت البلاد، ثم أخذ مع الدولتين الشريفتين السعدية والعلوية دلالة إدارية، تشمل كل الجهاز الإداري الذي يعيش من أموال هذه الخزينة، أي مجموع الحكومة المغربية." الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار – ضريبة الترتيب** (١٨٨٠م-١٩١٥م)، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٠، ص. ٦٨.

(٧٩) تعذر ضبط المفهوم ومحاصرته عند محمد جادور، الذي حاول مقاربته من نواحي عدة، وأمام التسليم بصعوبة "مساءلة" المفهوم، راح يبحث عن مضامينه (بصيغة الجمع) في التمثلات الجمعية. انظر محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص. ٣٨٥ وما بعدها.

(٨٠) يعتبر مفهوم الدولة من أكثر المفاهيم التي اشتغل عليها علم السياسة بسبب مركزيته في هذا العلم، ولذلك فإن إعادة القول فيه هو مجرد اجترار لما دبجته البيبليوغرافيا الرحبة في موضوعه. على أننا ننصح في هذا المجال بمطالعة واحد من هذه الكتابات الرائدة:

Hans Kelsen, Théorie générale du droit et de l'Etat, Trad. Béatrice Laroche, L.G.D.J, Paris, 1997.

(٨١) من هنا فإننا نعتقد بأن الكتب القانونية والجغرافية تقع في خطإ جسيم عندما تحتسب مساحة الدول/البلدان انطلاقًا من احتساب "الإقليم البري" فقط، والحال أنه يجب احتساب الإقليمين: البري والبحري عند احتساب المساحة الإجمالية لأي بلد.

(٨٢) "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..."

(٨٣) كنا قد بينا مستويات التفرقة بين "النظام السياسي" و"النظام الدستوري" في مكان آخر (انظر: **الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي**، إي -كتب للنشر، لندن، ٢٠١٥، ص. ٢٣ وما بعدها.) وبالتالي فلا حاجة لإعادة ذلك هنا.

(٨٤) نميز أيضًا في المعارضة بين المعارضة من داخل النظام والمعارضة من خارجه، أي المعارضة للنظام من حيث مشروعيته.

(٨٥) **الفتح الإسلامي لبلاد المغرب**، مرجع سابق، ص. ٣٩ وما بعدها.

(٨٦) ولذلك يمكن أيضًا عقد مقارنة بين "المخزن" ومفاهيم من إنتاجات ثقافية مختلفة، تتقاطع معه في هذا المضمون، من مثل "L'establishment"؛ "La nomenklatura"...

(٨٧) القول هنا لابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، حرره وعلق عليه محمد الهاشمي الفيلالي، المطبعة الوطنية، الرباط، ١٩٣٦، ج. ١، ص. ١٦-٢٠.